الجزائر والصراع الدولي

نهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر

د. فاطمة الزهراء سيدهم(*)

يبدأ تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مستقلة منذ سنة 1783م بعد انتهاء حروب الاستقلال التي خاضتها ضد الإنجليز وانتهت بتوقيع معاهدة فرساي. وكانت الجزائر من بين الدول الأوائل التي اعترفت باستقلالها. أما العلاقات التجارية بين البلدين فتعود إلى حين كانت أمريكا تخضع للإنجليز والفرنسيين والأسبان، وكانت الجزائر تعامل سفنها طبقًا لعلم الدولة التي تخضع لها. وبما أن العلاقات الجزائرية البريطانية كانت في أواخر القرن الـ18م ودية فقد عامل «الوجاق»[1] السفن الأمريكية معاملة السفن البريطانية نفسها، وبدأت تجارتهم تزدهر وغزت أسواقًا عديدة للبحر الأبيض المتوسط[2]. وبعد الاستقلال أصبحت الجزائر تعامل السفن التجارية الأمريكية معاملتها سفن الدول الأخرى.

وكانت الدبلوماسية الجزائرية تقوم على مبدأين أساسيين في علاقاتها مع الدول الأجنبية يتمثلان في اعتبار كل دولة محاربة حتى توقع معاهدة صداقة وسلام مع «الإيالة»[3]، وعدم قبولها المصادقة على أية معاهدة لا يكون لها فيها التفوق البحري في البحر الأبيض المتوسط. وجعلت أمريكا انطلاقتها التنموية بالاعتماد على التجارة الخارجية واتخاذها إحدى ركائزها الأولى، ووجدت أمامها الجزائر تسيطر على أهم الطرق البحرية. ولما سحبت بريطانيا حمايتها للسفن الأمريكية أصبحت الجزائر

(*) كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة معسكر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

(1) أصل الكلمة باللغة التركية: «أوجاق»، ثم عربت إلى «وجاق»، وتعني (الوحدة العسكرية العثمانية).

(2) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1978، ص206.

(3) أكبر الوحدات الإدارية في العصر العثماني.

حرة في معاملة سفن أمريكا. ولكي تحمي الدولة الجديدة تجارتها وسفنها ومواطنيها كان عليها اختيار أحد أمرين؛ الأول: محاربة الجزائر التي كانت قوية في تلك الفترة. والثاني: توقيع معاهدة صداقة معها، فاختارت أمريكا مهادنة الجزائر وسعت إلى وساطة فرنسا التي طلبت منها إضافة بند يتعهد بموجبه ملك فرنسا باستعمال وساطته لدى الداي لحماية تجارة أمريكا، حيث أبرمت فرنسا مع الداي معاهدة 1778م، كما قامت بالمسعى نفسه لدى هولندا سنة 1782م، وبريطانيا سنة 1783م، لكنها لم تفلح في ذلك لرفض الداي قبول هذه الشروط. وعقب هذا الفشل سعت الدبلوماسية الأمريكية لدى الدول الأوروبية التي أسهمت في تأجيج العلاقات بين أمريكا والجزائر ورغبت في تكوين حلف لمحاربة الجزائر. وكان التجار الفرنسيون بمرسيليا يعملون باستمرار لعرقلة تقدم المفاوضات بين الجزائر وأمريكا بسبب مصالح النقل البحري وتجارة الحبوب[1]. ولما أصبحت التجارة الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط غير ميسرة، عبَّر الرئيس الأمريكي بنجامين فرانكلين عن سخطه من عدم قدرة الأوروبيين على مواجهة خطر إيالات المغرب. وبينما الأمريكان في حيرة من أمرهم جاءتهم أنباء توقيع الجزائر معاهدة مع الأسبان سنة 1785م والاستيلاء على السفينتين «ماريا» و«دوفين» في عرض المحيط وأسر ركابهما، فوجدوا أنفسهم مجبرين على فتح باب المفاوضات مع الداي. وفي الوقت نفسه اقترح جيفرسون على السفير الفرنسي فرجين تعاون بلديهما على محاربة الجزائر، لكن الفرنسيين لم يقبلوا بهذه الفكرة.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

وفي سنة 1786م أُعدَّ مشروعٌ يتكون من إحدى عشر نقطة لتكوين حلف وافقت عليه في البداية البرتغال ونابل والبندقية وصقلية ومالطا والدنمارك والسويد. وبسبب أن المشروع لم ترعه دول عظمى أعلنت تلك الدول انسحابها من المشروع لعدم تأكد حماية أمريكا لهم في حال إعلان الحرب على الجزائر، كما أن الكونجرس رفض تمويل المشروع لنفقاته الباهظة.

(1) حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية 1815-1830، دار الهدى، عين مليلة 1428هـ/ 2007م، ص19.

وبعدما فشل مفاوض (لامب) في التفاوض مع الداي من أجل إطلاق سراح المعتقلين الأمريكان، فضل وزير الخارجية جون آدمز التهدئة مع الجزائر.

وبعدما تولى (ماديسون) الرئاسة[1] بعث وفدًا سنة 1795م إلى الجزائر للتفاوض وتوقيع الصلح مع الجزائر، وتم إطلاق سراح المعتقلين، وبنت أمريكا سفن «الهلال»، «حسن باشا»، «لالا عائشة»، «حمدًا لله»، «سكجو لدبراند» ما بين 1798 و1799م[2].

وتعد المعاهدة انتصارًا دبلوماسيًّا وماديًّا للجزائر، ويتمثل هذا الانتصار في تحييد أمريكا وإبعادها عن الدول الأوروبية التي قد تشكل خطرًا على الإيالة لو كانت أوروبا تعيش ظروفًا غير التي عاشتها في أعقاب الثورة الفرنسية. وأقلقت المعاهدة الدول الأوروبية الصغرى. أما الأمريكان فقد عدوها من جانبهم مكسبًا كونها أنهت الحرب وسمحت للسفن التجارية مواصلة نشاطها التجاري. لكن أمريكا حاولت بكل الوسائل التخلص من هذه المعاهدة وماطلت في دفع ما اتفق عليه بين البلدين. ورغم مدة التأخير الطويلة إلا أن الجزائر قامت ببذل مساع لدى طرابلس الغرب لإبرام معاهدة صداقة معها في سنة 1799م، حيث مرت ثمانون سفينة أمريكية بسلام وأمان في عرض البحر ولم يعترض سبيلها رياس الجزائر[3].

وبعدما تولى الداي أحمد باشا السلطة راسل الحكام الأمريكين سنة 1805م مطالبًا إياهم بدفع التزاماتهم والمعدات التي تعهدوا بها له. ولما أعلن القنصل (لير - Lear) أنه لا يستطيع تنفيذ طلب الداي، أعلن هذا الأخير الحرب على بلده سنة 1807م، وتم حجز ثلاث سفن أمريكية، لكن السفير سارع إلى تقديم فدية للرياس لإطلاق سراح السفن وما بها من سلع وملاحين، وعادت العلاقات إلى مجاريها.

---

(1) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ص209.

(2) السابق نفسه، ص212.

(3) وولف ب. جون، الجزائر وأوروبا 1500-1800، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، طبعة 1986، ص418-419.

وبسبب تفوق نابليون في حروبه الأوروبية سعت بريطانيا إلى كسب ودّ الدولة العثمانية من أجل الإبقاء على سياسة حفظ التوازنات في البحر الأبيض المتوسط خدمة لمصالحها وللقضاء على نابليون ووضع حدّ للنشاط التجاري الأمريكي، وطلبت منها استمالة الجزائر لصالحها من أجل ضمان الملاحة بجبل طارق والبحر الأحمر والدردنيل. ولما اكتملت هزيمة نابليون على يد الحلفاء، وتم توقيع الصلح بين أمريكا وإنجلترا في معاهدة (غانت - Ghent) يوم 1814/12/24م لم تعد إنجلترا في حاجة إلى الجزائر، وأصبحت أمريكا بالمقابل حرة بتجنيد كل قواها ضد الجزائر، وكانت الجزائر هي الخاسر الأكبر لأنها أصبحت في عزلة تامة عشية مؤتمر فيينا. وكان الفشل السياسي للداي عاملًا لتهرب أمريكا من التقيد من التزاماتها من معاهدة 1795م، وقرَّر (الرئيس ماديسون) سنة 1815م إلغاء الاتفاقية والتوقف النهائي عن دفع الضريبة للجزائر، وإعلان الحرب وإرسال قطع حربية لإرغام الداي على قبول شروط الصلح. وكانت الأرمادة وقتئذ تتكون من فصيلتين الأولى بقيادة القبطان (بينيريدج - Bainbridje)، والثانية بقيادة (ديكاتور - Décataure)، وكان عدد قطعها ثمانية بوارج[1].

ولما دخلت المضيق التقت بارجة (مشهودة) يوم 16 يونيو قرب (رأس جات - Cap Jet) التي يقودها الريس حميدو ودخلت معه في معركة عنيفة استشهد فيها. وقد استغلت أمريكا غياب الأسطول الجزائري عن المياه الإقليمية لتفرض شروطها على الداي. ووصلت الأخبار إلى الدولة العثمانية بما يقوم به الأمريكان من عدوان على الجزائر: «... إن الأخبار الواردة إلى مسامعنا عن طريق سفينة «جامليجة» التي وصلت إلينا قادمة من أسبانيا تفيد بنشوب نزاع بين الجزائر وأمريكا أدى إلى صدام مسلح بين الطرفين، حيث قدم بناء على هذه المنازعة أربعون سفينة غربية أمريكية إلى الجزائر لتحاصر المدينة من جهة البحر...»[2].

(1) وليم شالر، وليم شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1830، ترجمة وتعليق: محمد العربي الزبيري، ص146-147.

(2) الأرشيف الوطني، الجزائر خط همايون 1240/35259، علبة 27، ورقة 242.

ولما وصل الأسطول قبالة ساحل الجزائر كانت المدينة شبه خالية من سكانها لكون البلاد عرفت هذه السنة جفافًا تلاه هجوم أسراب الجراد على المناطق الشمالية للإيالة في فصل الصيف فأتى على الأخضر واليابس، وحصلت بعد ذلك مجاعة كبيرة، في هذا الظرف الصعب جاء الأسطول الأمريكي والأسطول البريطاني والهولندي ليقصفوا ميناء ومدينة الجزائر[1].

وبينما المفاوضات جارية بين الطرفين أصرت الجزائر على استعادة سفينتي «مجحودة» و«إستيديو» فكان لها ما أرادته لكنه بالمقابل رفضت أمريكا تقديم الجزية السنوية رغم القصف المكثف للمدينة ومنشآتها.

إن قوة الجزائر الموحَّدة وقتئذ كمنت في أسطولها الذي كان يعمل لضمان استقلال البلاد، والدفاع عن حرمتها وحدودها الإقليمية. وقد حاولت الدول الأوروبية إضعاف الإيالة باتخاذ مسائل الاسترقاق وتفتيش السفن في البحر والإتاوات التي تقدمها حكوماتهم للداي ذرائع لكسر شوكة حكومة الداي.

وتُعد مسألة الاسترقاق من أهم المسائل التي كان لها أثر على العلاقات الجزائرية الأوروبية، فقد بلغ عدد الأسرى لدى الداي في بعض السنوات ثلاثون ألف أسير مسيحي في الجزائر، وسبعة آلاف أسير في تونس. أما عدد الأسرى المسلمين في مالطا وحدها فقد بلغ عشرة آلاف أسير[2]. وكان حكام الإيالة يعاملون الأسرى المسيحيين، بشهادة القنصل الأمريكي (شالر) لدى الداي نهاية القرن الـ18م معاملة لائقة، حيث كان يُسمح للذين يؤتمن عليهم من الهرب بممارسة الأعمال المربحة، حتى أن بعضهم ترك الجزائر آسفًا بعد تحريره. وعمل بعضهم من المتعلمين في سرايا الحكومة. وكانت أبواب السجون تفتح للرهبان الذين يتصلون بالأسرى بحرية تامة[3].

---

(1) صالح عباد، الجزائر في العهد التركي 1514هـ/1830م، ص218.

(2) عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ص164.

(3) صالح العقاد، المغرب العربي، دراسات في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر - تونس - المغرب الأقصى)، طبعة 1980، ص47.

وهناك موضوع ثان كانت له أهمية في العلاقات الجزائرية الأوروبية أيضًا يتعلق بالإتاوات والهدايا التي التزمت معظم الدول البحرية بتقديمها للجزائر مقابل تأمين ملاحتها في البحر الأبيض المتوسط قبل أن تتدهور قوتها البحرية وتصبح عاجزة أمام تنامي قوة الدول الأوروبية[1].

وقد استمرت ظاهرة استرقاق المسلمين حتىٰ نهاية القرن الـ18م بدون توقف، حتىٰ أن نابليون حين احتل مالطا سنة 1798م وهو في طريقه للإسكندرية وجد ألفي أسير مسلم، فحرَّرهم علىٰ أمل استرضاء الجزائر لتُعزف عن التدخل في مسألة احتلال مصر. وكانت فرنسا قد كفت عن تقديم الهدايا منذ عهد نابليون. أما الدول الصغيرة مثل السويد والجمهوريات الإيطالية والدنمارك فكانت تدفع الإتاوات بصورة منتظمة. أما الدول البحرية العظمىٰ فكانت تكتفي بتقديم الهدايا بمناسبة توقيع معاهدة أو تعيين قنصل جديد بالمحروسة.

وعندما اتسع الصراع الدولي نتيجة حروب الثورة الفرنسية، عملت حكومة الثورة علىٰ تحسين علاقاتها مع إيالة الجزائر لأنها كانت في حاجة ماسة إلىٰ استيراد القمح، خاصة وأن الجزائر كانت تمنحها تسهيلات لشراء الحبوب علىٰ سبيل الاقتراض بدون فوائد. ولتسهيل وصول شحنات الحبوب حلت الحكومة الفرنسية شركات الامتياز، وأدارت لجنة الشؤون الخارجية عملية الاستيراد مباشرة[2]. وكان الداي يستفيد شخصيًّا من هذه العمليات التجارية؛ لذلك حرص علىٰ تحسين العلاقات بين البلدين حتىٰ بداية الحملة الفرنسية علىٰ مصر، ولم يقطع علاقاته مع فرنسا إلا بضغط من الأستانة[3]، لكنه ترقب أول فرصة لاستعادة العلاقات إلىٰ حالتها الطبيعية، وكان ذلك عندما عقد

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية، وهيبتها العالمية قبل 1830م، طبعة 1985م، ص83.

(2) Plantet (Eugène), correspondance des deys d'alger avec la cour de France 1579 - 1833 - tome 2. paris 1889.felix.alcan. P.619.

(3) أرشيف المكتبة الوطنية الجزائر، المجموعة 3190، رسالة 65.

نابليون الصلح مع الداي سنة 1800م[1]. لكن الأستانة ضغطت على الداي بإيعاز من بريطانيا التي لم تفوت الفرصة وقطع الأوجاق العلاقات من جديد مع الفرنسيين.

وبفضل العلاقات القديمة الفرنسية مع الباب العالي كانت الجزائر تعاملها معاملة مميزة، ولم تفرض عليها التسعيرة الخاصة. وبالمقابل كانت باريس تستغل فرصة تعيين القناصل الجدد وتبعث الهدايا الثمينة إلى الداي مع رسائل الاعتماد حين يحظى الدبلوماسي بالقبول. وكان ملوك فرنسا - بدءًا من لويس الرابع عشر حتى شارل العاشر، مرورًا بنابليون - يُعنونون رسائلهم إلى الداي بهذه العبارات: «إلى السادة الأمجاد العظام»، وكذلك «الداي العظيم الرائع»[2]، ونجد الملك لويس السادس عشر وقادة الثورة الفرنسية والجمهورية الأولى يضيفون عبارة: «إلى سيدي حسن الصديق الحليف القديم للأمة الفرنسية»[3]. وقد حظيت الجزائر بهذا التبجيل والتعظيم لمكانتها وأهميتها ودورها في العلاقات الدولية وقتئذ.

وعند تعيين قناصل جدد بالجزائر كانت الدول الأوروبية تبعث مع ممثليها هدايا ثمينة، ومن بينها هامبورغ، بريمن، هانوفر، الإمارات الإيطالية بما فيها روما، وكذلك أسبانيا، والنمسا، وهولندا. أما السويد والدنمارك والصقليتان، والبرتغال وأمريكا فقد كانت تدفع زيادة عن ذلك ضريبة سنوية للخزينة يحددها الداي[4].

أما بريطانيا فرغم القوة التي كانت تتمتع بها بحريتها، لم تكن لتخرج عن الالتزام بهذه القاعدة العامة. وكثيرًا ما كانت بريطانيا تبذل قصارى جهودها لكسب مودة الداي لحاجتها إلى قوة الأوجاق للتحالف ضد أسبانيا أو فرنسا أو أمريكا[5].

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

(1) Plantet (Eugène), correspondance des deys d'alger avec la cour de France 1579-1833- lui- même. P.490.

(2) Plantet (eugène). lui meme. P.500.

(3) مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، ص120.

(4) Julien (Charles- Andre). histoire de l'afrique du nord de la conquète à1830. 2dition payot.paris. P.295.

(5) جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الرويبة 2000، ص285.

وبحكم العلاقة التي تجمع الجزائر بالخلافة العثمانية، كانت الإيالة تتصرف كجزء من الدولة في ظروف الشدة. أما في الظروف العادية فكانت تتعامل معها بكل استقلال وسيادة، وتحرص على احترام هذا الاستقلال وهذه السيادة بكل حزم وعزم، وكثيرًا ما كان السلطان العثماني يطلب من الداي إطلاق سراح بعض أسرى الدول التي تربطها بها معاهدات عدم التعدي، لكن الداي كان رده جافًا: «لقد اتصلنا برسالتكم التي طلبتم فيها إطلاق سراح هؤلاء، غير أننا نعلمكم أنه يتعذر القيام بذلك لعدم وجود جوازات سفر معهم من جهة، ومن جهة أخرى كان هدفهم محاربتنا»[1].

وكانت الجزائر تعلن الحرب وتمضي المعاهدات وتجري المفاوضات باسمها بعنوان «الجمهورية الجزائرية» حينًا، و«مملكة الجزائر» حينًا آخر مع دول أوروبا وأمريكا. ونجد الاعتماد المتبادل بين الباب العالي ودايات الجزائر قد يصوره بوضوح أكثر الدعم الذي يقدمه كل منهما للآخر في ظروف الشدة[2].

أما علاقة الداي بأمريكا التي وقَّع معها أول معاهدة عام 1795م بعدما دامت الاتصالات بين البلدين عشر سنوات، فقد اشترط حاكم الجزائر على أمريكا أن تكون الترضية عتاد بحري لحاجة البحرية الوطنية لمثل هذه التجهيزات التي تدعم الأسطول بما يحتاجه من عتاد. لكن الصلح لم يدم طويلًا، وانضمت أمريكا سنة 1814م إلى مجموعة الدول (الدنمارك وإيطاليا وأسبانيا وبروسيا)، وأعلنت الحرب بجبهة موحَّدة على الجزائر على أمل تحرير البحر الأبيض المتوسط. لكن ذلك لم يُجد نفعًا وعادت أمريكا وعقدت معاهدتين أخريين مع الجزائر عامي 1815م و1816م، كما عقدت هولندا هي الأخرى إحدى عشرة معاهدة مع الجزائر.

وكانت البحرية الجزائرية وحصون القصبة المحمية مفخرة قوة وهيبة لشخص

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، ص120.

(2) وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تقديم وتعريب: عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1980، ص159.

الداي الذي جعل من الإيالة قوة عسكرية واقتصادية يُحسب لها حسابها عند قيام أية دولة بمحاولة تهدد مصالح الجزائر[1].

وبازدهار الصناعة في أوروبا وزيادة الإنتاج وتكدسه، وانتصار الحلفاء على نابليون، انعقدت عدة مؤتمرات بأوروبا وبرزت إلى الوجود أفكار تدعو إلى تحريم القرصنة واسترقاق الرجل الأبيض. وكان الداي عمر يعتقد أن المساجين النصارى أسرى حرب بالإيالة وليس له علاقة بالاسترقاق، وأن إطلاق سراحهم مسألة تهم الوجاق والباب العالي، ولذلك رأت الدول الأوروبية أنه بات من الأجدر اجتثاث منابع «القرصنة» وتجريمها في البحار، وكانت الجزائر في نظرهم تتزعم الدول المعادية لمشروعاتهم وتشكل عائقًا كبيرًا لإحداث التغيرات المنشودة لفائدة الدول الأوروبية في الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط.

إن الداي لم يكترث بما كان يجري حوله من تغيرات عميقة في العلاقات الدولية على المستويات الإستراتيجية والسياسية وتغيُّر في موازين التحالفات الإقليمية، لظنه أن حصون القصبة ما زالت تشكل الذراع الواقية للنظام، وأنه لا قوة في المنطقة قادرة على غزو الجزائر.كما تشبث بحقه في تفتيش السفن العابرة للمتوسط لمعرفة سفن الدول الصديقة من سفن الدول المعادية له[2].

وكان العمل البحري قد شكل بالنسبة لحكام الإيالة صناعة وطنية لفترة طويلة من الزمن، حيث كانت الفوائد تذهب إلى محافظ رياس البحر وخزينة الدولة. وحينما توجه الأسطولان البريطاني والفرنسي بتفويض من مؤتمر «إكس لا شابيل» لتبليغ الداي رغبتهم في القضاء على «القرصنة» التي تهدد التجارة العالمية - رفض الداي التنازل عن حق تفتيش السفن الذي كان من صلاحياته للتمييز بين السفن التي تدفع الإتاوات من التي ليس لها علاقات مع دولة الداي لإرغامها على دفع الضريبة التي اعتادت الجزائر فرضها على سفن الدول الأوروبية منذ ثلاثة قرون.

---

(1) المكتبة الوطنية، المجموعة 3190، رسالة 117.

(2) Julien (Charles- Andre). histoire de l'afrique du nord de la conquète à1830. lui mème. P.10

إن اهتمام فرنسا بالجزائر وسعيها لاحتلالها يعود إلى عهد الملك الفرنسي لويس التاسع (1226 - 1270م) الذي وضع مشروعًا للقضاء على «القرصنة المغاربية» واحتلال مواقعها الأساسية (طرابلس الغرب، تونس، الجزائر)، وكان ذلك بالنسبة للفرنسيين بداية التفكير والتخطيط لاحتلال الجزائر[1]. وقد شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية فترات توتر عصيبة، وكانت فرنسا تلجأ دوما لاستعمال القوة وشن الحملات العسكرية ضد الجزائر محاولة إرغامها على قبول شروطها. وبعد انسحاب فرنسا من أمريكا وإبرام اتفاقية سلم مع بريطانيا سنة 1783م كانت حكومة لويس السادس عشر تعمل على أن تكون العلاقات بين البلدين سلمية لتأمين تجارة فرنسا في البحار. وعندما ساد التوتر بين البلدين ما بين 1752-1753م استطاعت فرنسا المحافظة على حُسن الجوار مع الداي، وفضلت سحب ممثليها الدبلوماسيين نزولًا عند رغبة الأمير. وبعدما كبَّل الداي قنصل فرنسا بالحديد أرسلت باريس ثلاث عمارات إلى سواحل الجزائر سنة 1763م للمطالبة بالتعويض عن الإهانة التي لحقت بقنصلها. وفي السنة التالية جُدِّد الاتفاق المائوي بين البلدين، واستمرت العلاقات في عهد الداي بابا محمد بدون حادث يُذكر. وفي هذه الفترة كانت باريس تعمل على ازدهار تجارتها وتوفير الأمن لأسطولها وضمان تزويد مقاطعات فرنسا الجنوبية التي كانت تعاني من الجفاف وقلة المخزون من الحبوب.

وفي الوقت الذي كانت تتداول في الأوساط السياسية الأوروبية أنباء عن تغيير فرنسا لسياستها تجاه الإيالة، ظهرت سنة 1782م عن السفير (دوكرسي) قبل التحاقه بمقر عمله أفكار مخالفة تمامًا للسياسة الفرنسية المتبعة سابقًا مع الجزائر، وتمثلت في وجوب إرغام الوجاق على تأمين تجارة فرنسا، وإلا ستكون القطيعة بين البلدين[2]، في الوقت نفسه تجلت أفكار فئة من السياسيين بضرورة المحافظة على العلاقات الودية

(1) يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الدولية والوطنية، ص 124.

(2) Roux (Charles- François). France et afrique du nord avant 1830. paris 1932. Fèlix alcan. P.359.

بين البلدين لتأمين التجارة في المنطقة وعدم تعرض الرعايا الفرنسيين والأوروبيين للأسر. وكان (دوكرسي) يُنسج خيوط سياسته في تقريره للمسؤولين الفرنسيين معتمدًا على فكرة أن عشرة آلاف من القوة البحرية كافية لإخضاع الإيالة ووضعها تحت تصرف جيش بلاده. وكان يرى أن أفضل مكان لإنزال الرجال والذخيرة هي الجهة الغربية للعاصمة على ساحل سيدي فرج البعيد عن حصون ومدافع القصبة.

وروج هذا الدبلوماسي لأفكار عدوانية وتوسعية ضد الجزائر، وكان يميل إلى تدمير الجزائر على بقاء العلاقات بين البلدين كما هي، ولم يُخفِ عداءه الصارخ للداي، معتقدًا أن نفقات الحملة سيعوضها الاستيلاء على كنوز القصبة التي تدعمت بأموال طائلة جناها الوجاق من حملتهم على تونس سنة 1756م[1]. وبعدما يتم إنزال القوات الفرنسية في سيدي فرج سيهدم حصون القصبة، وينقل مدافعها إلى فرنسا أو ترمى في البحر حتى لا تقوم قائمة للداي. أما حكومة الوجاق فستلغى وتُعوَّض بحكومة من الأهالي تكون موالية لباريس، وتعمل على ضمان مصالح فرنسا التجارية، وتُؤمن التجارة والملاحة في الضفة الجنوبية من البحر البيض المتوسط.

وكان موقف وزراء الملك لويس السادس عشر مخالفًا تمامًا لرأي السفير الذي التحق بمنصبه دون أخذ إذن من حكومته بقطع العلاقات بين البلدين. وبقي (دوكرسي) في منصبه إلى عام 1791م، حيث جدد مطلبه لحكومته بشأن احتلال الجزائر لكن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لم تكن مواتية هي الأخرى لتنفيذ المشروع[2].

وساد شعور لدى حكام باريس عقب الثورة الفرنسية بضرورة التوسع خارج حدود البلاد الطبيعية، وعملوا على توجيه حملات عسكرية في مختلف الاتجاهات، ورغم الحروب المستمرة التي شهدتها الدول الأوروبية، إلا أن فكرة ضم الجزائر إلى فرنسا اختمرت في ذهن نابليون وآل البوربون من بعده، وخططوا في كثير من المرات

(1) Roux (Charles), France et afrique du nord avant 1830. lui mème. P.359.
(2) Plantet (Eugène). correspondances des deys d'alger. lui même. P.375.

لتحقيق أطماعهم الاستعمارية لكون ضم النيابات الثلاث أو إحداها على الأقل سيعود عليهم بالنفع والرخاء الاقتصادي، حيث يمكن استغلال محاصيل الإيالات الزراعية التي ستعوض المنتجات الأمريكية والهندية، كما سيؤدي هذا الغزو إلى فتح الطرق التجارية الأفريقية على مصراعيها في وجه الفرنسيين.

ورغم المشاكل التي واجهت فرنسا خارج حدودها، إلا أن الفكرة الاستعمارية شهدت دفعًا قويًا منذ سنة 1795م. وفي شهر يوليو 1797م عرض القس (تاليران) أفكاره بالمعهد الفرنسي حول الفوائد التي ستجنيها بلاده من المستعمرات في حالة إحكام القبضة عليها بقوله: «إن الدول التي يمكن أن تلبي رغبتنا تحادي الساحل الأفريقي، أو الجزر القريبة منها، والتي يمكن أن نقيم بأراضيها مستعمرات كثيرة».

وفي 16 يوليو 1797م تولى (تاليران) وزارة الخارجية، وأقنع نابليون بتوجيه حملة عسكرية إلى مصر للاستيلاء على خيراتها، ومنافسة الإنجليز في المشرق، حيث يكون ذلك أفيد لفرنسا من توجيه حملة عسكرية إلى الجزر البريطانية.

وكان نابليون يحضر لتوجيه حملة إلى تونس بإيعاز من القنصل (بارتيلومي دو سيزيان) الذي يتحد في طرحه مع أفكار السفير الفرنسي بالجزائر (دوكرسي)، الذي يرى أن للجيش الفرنسي القدرة على استخدام كل طاقاته التي ستذهل جُل الدول الأوروبية بالسرعة التي ستنفذ بها العملية التي يرجى منها تحرير الملاحة في البحار، وإقامة مؤسسات تجارية محمية لفرض إرادة فرنسا على الإمارات المغاربية بعدما تقوم بتأديب حكامها، وتخليص شعوبها من سيطرة الحكام المستبدين. كما يذكر التقرير أن فرنسا بإمكانها أن تحل مكان الأسبان في مستعمراتهم السابقة، وبهذا لن يكون لفرنسا منافس في الشرق[1].

ولم تتوقف سياسة الكيد للجزائر عند هذا الحد، حيث قام القنصل (جونبون سانت أندري) سنة 1799م بإعداد مشروع جديد لاحتلال الجزائر في مدة زمنية

(1) Plantet (Eugène). crrespondances des deys d'alger. lui mème. P.375.

لا تتعدى ثمانية أيام، واعتمد في مشروعه على السرعة والمباغتة في ضرب العدو في الصميم[1].

وقد سادت لدى الأوساط السياسية الفرنسية منذ 1798م رغبة ملحة في توجيه حملة عسكرية للقضاء على الإيالات المغاربية. وبعدما احتلت القوات الفرنسية جزيرة مالطا وكاندي (كريت)، وأقامت محمية بألبانيا رغبة منها في جعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية، والقضاء على التفوق الإنجليزي، وضمان الحملة الموجهة لمصر، والسيطرة على أسواق جنوبي شرق وغرب آسيا.

يذكر أن سهولة تقدم الجيوش الفرنسية في أوروبا، والموقع الإستراتيجي الذي احتلوه ساعد السياسيين على السير قُدمًا في هذا الاتجاه للتأثير على التجارة البريطانية. كما وجد نابليون في هذه الحملات العسكرية وسيلة للتخلص من بعض قادة الثورة الذين شاركوا في بعض الحروب تحت رايات مختلفة، حيث كانوا يشكلون خصوما شرسين لسياسته فأبعدهم إلى هذه المستعمرات ليأمن شرهم.

وفي إطار ترتيباته طلب نابليون من الذين يعرفون الجزائر أن يرسلوا للإدارة الفرنسية أفضل وأحسن الخطط لاحتلال هذه البلاد، إلا أنه لم يجد ما يناسب منها مثل آراء القنصل الفرنسي في الجزائر (جانبون سانت أندري) الذي اعتمد في تقريره على العموميات، وعدم الدقة، والمجازفة، حيث ورد في تقريره: «يمكن لفرنسا أن تحتل الجزائر في ظرف ثمانية أيام». كما كان هناك مشروع المواطن (تيدينا) محافظ العلاقات التجارية بسافرن الذي أُسر في صغره بمدينة معسكر الذي قدم مشروعًا لاحتلال الجزائر سنة 1802م فحواه إنزال القوات الفرنسية في مدينة تنس الساحلية من الجهة الغربية للجزائر، ثم الزحف عبر سهول مليانة وتلالها ذات المسالك السهلة في اتجاه العاصمة.

---

(1) عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1995، ص185.

وبعد توقيع صلح أميان ما بين فرنسا وبريطانيا بتاريخ 25 مارس 1802م وجه نابليون عمارة إلى سواحل الجزائر من أجل الحصول على ترضية، وتعويضًا عن الخسائر التي لحقت بتجارة فرنسا من قِبَل رياس البحر. وكانت حملة (هولان)، والقبطان (بيرج) مدعمة من قِبَل عمارة نائب الأميرال (لليسق) جعلت الداي مصطفى يستجيب للطلب الفرنسي في يوليو 1802م[1]، وفي أثناء وجود العمارة بالسواحل الجزائرية أخذ القبطان (بيرج) صورة مفصلة عن الجزائر.

وفي عام 1808م اتخذ نابليون بونابرت قرارًا بالتحضير لتوجيه حملة إلى الجزائر بدون تأخر، وذلك بعدما أقر صلح (تلسيت)، ووضع نهاية للحروب القارية. وكان نابليون وقيصر روسيا قد قسما العالم بينهما، مما سمح لنابليون مواصلة حُلمه في اتجاه الشرق، حيث بعث (جوردان) إلى بلاد فارس للتعرف إلى طبيعة البلاد لتحضير الطريق أمام القوات الفرنسية في اتجاه الهند. إلا أن هذه الحملة لا يمكنها أن تتم إلا إذا ضمنت فرنسا مركز اتصال دائم بالبحر الأبيض المتوسط لكون بريطانيا تتولى الإشراف على جبل طارق وجزيرة مالطا. ويرى الفرنسيون أنهم حال وضع يدهم على الجزائر سيكون ذلك مفيدًا لهم ويُحدث التفوق على الإنجليز كما يتصورونه[2]. وقد بعث نابليون برسالة يوم 18 أبريل 1808م إلى وزير البحرية (ميدريس) تحمل تعليمات بهذا الشأن، يطلب منه جمع المعلومات الكافية حول عملية إنزال القوات الفرنسية بالجزائر وتونس. ووقع الاختيار على الضابط (إيف بوتين) الذي ولد يوم 1 يناير 1772م قرب مدينة نانت، وبعدما أتم دراسته في التاسعة عشر من عمره دخل المدرسة العسكرية بمدينة (ميزيير) وتخرج فيها برتبة ملازم ثان.

وبدأت مهمة الضابط بوتين السرية في الجزائر من 24 مايو إلى 17 يوليو 1808م. وكان يقيم عند القنصل (ديبواتنافيل) الذي قدم له كل ما يحتاجه من معلومات

(1) الأرشيف الوطني، خط همايون 1217/5910، علبة 22، رسالة 132.
(2) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ص15.

ومساعدات فنية للقيام بمأمورية التجسس. وقد وصل إلى منطقة سيدي فرج متجاوزًا أربع مناطق ممنوع ارتيادها على الأوروبيين، واستخدم مسبارًا من الرصاص لقياس عمق الشاطئ. وبعد 53 يومًا من جمع المعلومات رحل قاصدًا بلده على متن مركب تعرض لهجوم قراصنة إنجليز. وبعدها سجن بمالطا بهوية مزورة عدة أيام، واستطاع الهروب، وظل يتنقل من عدة جزر إلى أن وصل مدينة أزمير التركية، ومنها رحل إلى باريس. وفي 29 أغسطس 1808م عكف على كتابة تقريره معتمدًا على قوة ذاكرته، بعد أن أتلفت بعض وثائقه، وعنونه بـ: «مشروع نزول واحتلال نهائي لهذه البلاد ... الجزائر»[1].

وحدد التقرير التحصينات الرئيسة لمدن الجزائر وضواحيها، والأماكن الصالحة لرسو السفن وتجمعها، وتعداد القوة البحرية في وقت السلم ووقت الحرب. والذخيرة وكمياتها، والأمراض المعدية المتفشية في المدينة وفي أوساط الأوجاق، كما حدد أفضل الأوقات من السنة لإنزال القوات الفرنسية ومكان رسوها دون أن يهمل ذكر الإنتاج المحلي من زراعي وحيواني وصناعي والعملة والموازين وغيرها من المواضيع التي استأثرت باهتمام الضابط الجاسوس. لكن نابليون لم يطلع على تقرير العميل (بوتين) إلا بعد ثلاثة أشهر بعدما عاد من أسبانيا بعد انتهاء الحروب هنالك. وكما جرت العادة لم تكن الظروف مواتية في هذه المرة ولم يُجسِّد نابليون مشروعه التوسعي على أرض الواقع. ووضع التقرير في أدراج وزارة الحربية لمدة عشرين سنة، إلى أن نفض عليه (دوبرمون) الغبار واستغل المعلومات الواردة في التقرير لاحتلال الجزائر عام 1830م.

عضو اتحاد الجامعات العربية

فرنسا في أعقاب سقوط نابليون:

بعد الهزيمة النهائية بواترلو سنة 1815م أبعد نابليون إلى جزيرة سانت هيلانة، ومكث بها سجينًا إلى أن مات هناك سنة 1822م. وبعد سقوط القائد الفرنسي ظهرت عدة اقتراحات لخلافة الرجل، منها فرض الوصاية على ابن نابليون الطفل، أو

(1) Roux (Charles François). Lalgèrie sous la domination turque 1515- 1830. alger 1950. p.106.

تنصيب أحد أمراء أورليان على العرش. وأجمع الحضور في النهاية على تولي لويس عرش أسلافه. وبعد تولي الحلفاء الإشراف على فرنسا اشتد الخلاف بينهم حول مسألة حدود فرنسا، فألمانيا كانت ترغب في ضم جانب من الأراضي الواقعة على حدود فرنسا الشرقية، غير أن روسيا وإنجلترا عارضتا بشدة تمزيق أراضي فرنسا. وظل القيصر إسكندر أبرز شخصية في أوروبا لبعض الوقت يدافع عن بقاء دولة فرنسا موحَّدة، وكان ذلك أمرًا حيويًا بالنسبة لروسيا تجاه التجمعات السياسية في أوروبا، كما كان (لكاسلير) التوجه نفسه مما جعل حدود فرنسا لا تتغير عما كانت عليه قبل الثورة باستثناء بعض التغيرات الطفيفة، لكن حكومة باريس لم تنج من فرض ضرائب باهظة عليها، واحتلت قوات الحلفاء أجزاء من أراضيها.

وقد واجهت فرنسا الهزيمة بشجاعة، واستطاعت تحت حكم لويس الثامن عشر أن تدفع الغرامة الحربية، واستطاعت بعد ثلاث سنوات من موقعة واترلو أن تقنع الحلفاء بالجلاء من أراضيها سنة 1818م.

ويعد عهد المؤتمرات النتيجة الطبيعية لما بعد هزيمة نابليون، حيث لم تكن هناك دولة قوية وقادرة على توجيه أمور أوروبا منفردة، إضافة إلى أن حكومات أوروبا كرهت فكرة تسلط دولة واحدة، وخاصة إذا كانت هذه الدولة فرنسا بالذات التي أهانت الملكيات الأوروبية. ومن هذه الاعتبارات خرج الحلف الرباعي إلى الوجود، وضم: روسيا والنمسا وبروسيا وإنجلترا، وظهرت فكرة ملحة توجب عقد اجتماعات القادة من وقت لآخر لمواجهة المشكلات الأوروبية، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

في هذه الظروف اتبع الملك لويس الثامن عشر سياسة توصف بمسك العصا من المنتصف، حيث لم يندفع في تطبيق حقوق الملكية الإلهية، وإنما أراد أن يحكم بنظام ملكي دستوري، وأبقى على قوانين نابليون، وتودَّد للمهاجرين دون أن يسحب من الفلاحين ما اكتسبوه من الحقوق خلال عهد الثورة ونابليون، كما عمل من أجل تحرير البلاد من الاحتلال. وكان نجاحه في السياسة عاملًا مهمًّا في رفع مكانة فرنسا بين الدول وأصبح لها دور في توجيه السياسة الدولية.

بعد عودة الهدوء إلى أوروبا بادر الملك لويس الثامن عشر إلى توجيه رسالة للداي حاج علي خوجة يوم 20 مايو 1814م يخبره فيها بجلوسه على كرسي آبائه وأجداده ملكًا على فرنسا. وقرَّر في هذه المراسلة إثبات المعاهدات القائمة بين البلدين في رغبة منه في السير على خطى أسلافه من أجل السلام والمحبة بين الدولتين[1].

وبسبب الظروف التي عاشتها فرنسا لم يستطع القنصل الفرنسي الجديد الذي عينته حكومته بتاريخ 28 أغسطس 1815م الالتحاق بمنصبه إلا في شهر فبراير من السنة التالية محملًا بهدايا للباشا تقدر بـ: 112,929 فرنكًا، تضم مجوهرات وساعات وأقمشة وأسلحة[2].

وكان (بيير دوفال) قد زود بتعليمات تستهدف إعادة العلاقات بين البلدين إلى مجراها الطبيعي، وتسوية كل الخلافات التي نشبت بين البدين في عهد نابليون تسوية مرضية، وتصفية ديون التاجر باكري وبوشناق في أقرب الآجال، والعودة بالعلاقات إلى حالة الصداقة التقليدية.

وكان للمؤامرات التي كانت تحيكها بريطانيا ضد الجزائر منذ نهاية الحروب الأوروبية، أن أدت بالعلاقات بين البلدين إلى القطيعة. وبعدها استخدم القائد البريطاني (إكسموث) الخدعة وقصف الجزائر العاصمة بالقنابل، وحرق الأسطول الجزائري في الميناء أواخر شهر أغسطس من سنة 1816م[3]. وجعل هذا الاعتداء الجزائر في حلٍّ من تعاقدها مع الإنجليز بخصوص امتيازات الباستيون، وقد سارع الفرنسيون إلى استغلال هذه الحادثة وأظهروا استعدادهم لدفع مستحقات استغلال الباستيون بالشروط التي تستغلها بريطانيا. وبعد عدَّة أشهر من ذلك تم تعديل المعاهدات التي أبرمت بين البلدين بين سنتي 1795 و1790م بمعاهدة 15 مارس 1817م. وبموجبها منح الداي الفرنسيين امتياز الناحية الشرقية من الإيالة بالشروط

(1) جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، ص345.
(2) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ص17.
(3) المكتبة الوطنية، مجموعة 3190، ورقة 386.

نفسها التي حدَّدتها المعاهدات السابقة، وبتغيير وحيد تمثَّل في مبلغ اللزمة الذي حدد بـ: 50 ألف دولار (157,000 فرنك) تدفع للخزينة، ومبلغ 37,800 فرنك تدفع لباي الشرق. كما نص الاتفاق على أن يتم دفع قنطارين من المرجان (قنطار من النوع الجيد، وآخر من النوع المتوسط) إلى الداي، وقنطار آخر من النوع المتوسط لباي قسنطينة.

وبعد أشهر قليلة استطاعت الدبلوماسية الفرنسية ممثلة في قنصلها العام بالجزائر إقناع حكام البلاد بتعديل الاتفاقية لأن التعديل يصب في صالح التجار الفرنسيين. وتمثَّل التعديل في إلغاء البند المتعلق بمستحقات اللزمة والإتاوة التي تدفع للإيالة، وبالمقابل تعهد القنصل (بيير دوفال) باسم حكومته على أن تقدم بلاده سفينة حربية إلى الجزائر ذات ثمانين مدفعًا.

بمثل هذا العمل وغيره من التصرفات الأخرى يكون القنصل الفرنسي قد عمد منذ 1820م إلى العمل من أجل زعزعة القواعد والأسس التي ارتكزت عليها العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ وقت بعيد. كما تبنى هذا القنصل الذي اعتمد الإساءة للجزائر في مراسلاته موقف الرفض المطلق للاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها، وأخذ على عاتقه إقناع مسؤوليه بهذه الفكرة وترسيخها في أذهانهم. ولم يُدخّر جُهدًا ولا وقتًا إلا استغله، ولم يتوانَ في استغلال كل ما يخدم غرضه الدنيء، وذهبت به الجرأة إلى التأكيد على أن لفرنسا حقوقًا إقليمية بالجزائر[1].

وقد اتخذت فرنسا من حادث احتجاز رياس البحر مراكب منسوبة للبابا سنة 1241هـ/1826م مبررًا للتدخل في الشؤون الداخلية للإيالة، حيث أرسلت في شهر أكتوبر من السنة نفسها سفينة احتجاجًا على وقوع الحادث، وطلبت من قنصلها (دوفال) تقديم احتجاج شديد اللهجة ضد هذه الواقعة بين الأسطول الجزائري ومراكب بابوية، وأخذت في تبرير موقفها بالتدخل في المسألة باعتبارها الابن الأكبر

(1) Ministère de la guerre, paris, letre de monsieur Duval. 30-10- 1827.

للكنيسة الكاثوليكية. وألحَّ القنصل على استرجاع المراكب المحجوزة، إلا أن الداي لم يصغ إليه. وكردة فعل من السلطات الجزائرية عمل الداي على الحدِّ من المراكز القائمة بمرسى (الخرز) بالقالة، والتي زاد عددها على ما هو متفق بشأنه من الطرفين[1].

كانت الجزائر تقع ضمن المجال الحيوي لفرنسا الاستعمارية التي يجب أن تخضع للسيطرة لموقعها المتميز وإشرافها على البحر الأبيض المتوسط لمراقبة الملاحة والسيطرة على الطرق التجارية الرابطة بين أوروبا والشرق الأقصى بمنظور صُناع القرار السياسي. وكانت باريس قد وجدت في المعاملات التجارية ما بين الإيالة وفرنسا عاملًا مهمًّا لاختراق السيادة الوطنية، وإيجاد ثغرة تنفذ منها لزعزعة النظام الجزائري واتخاذ الذريعة للقضاء على أوجاق الجزائر.

ولما كان القحط قد أصاب الديار الفرنسية وضعت حكومة باريس في شهر مارس 1793م مبلغ عشرة مليون تحت تصرف وزارة الداخلية لاستغلالها في شراء الحبوب والمواد الغذائية للسكان. وتكرمت حكومة الداي ووضعت تحت تصرف القنصل الفرنسي مبلغًا ماليًّا بدون فوائد لينقل بها الكميات الأولى من شحنات الحبوب التي اشتراها من عنابة وقسنطينة من عند الشركة اليهودية إلى إقليم ميدي الفرنسي. ورغم أن سعر الحبوب المشتراة كان مرتفعًا إلا أن الحكومة الفرنسية لم ترَ مانعًا في قبول السعر لحالة العجز التي كانت عليها الخزينة الفرنسية[2]. وقد قبلت الحكومة بالصفقة بتدبير مُبيَّت وقع باتفاق سري مشترك بين الشركة اليهودية وبعض الخونة من الفرنسيين الموجودين في صفوف السلك الدبلوماسي بالقنصلية الفرنسية، وبتواطؤ من بعض السياسيين منهم وزير الخارجية (القس تاليران). وقد شاع عن إبراهيم بوخريص قوله: «لو لم يكن الأعرج (تاليران) مِلك يدي ما كنت لأستطيع أن أفعل شيئًا في باريس»[3]. وفي السنة الموالية جهزهم الداي بالخيول والمواشي والمواد

(1) عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ص339.

(2) المرجع نفسه، ص343.

(3) صلاح العقاد، المغرب العربي، دراسات في تاريخه الحديث (الجزائر - تونس - المغرب الأقصى)، ص80.

الغذائية لإغاثة حكومة الثورة التي كانت في حرب مع معظم الدول الأوروبية المعادية للثورة الفرنسية. وقد شرعت الشركة الأفريقية الفرنسية في نقل هذه الحبوب ابتداء من 28 أغسطس 1794م. ولم تمر إلا فترة وجيزة على تصدير الكميات من الحبوب نحو مرسيليا حتى طالب اليهود بوساطة ممثليهم بمرسيليا وباريس (سيمون أبوقية) من الحكومة الفرنسية تسديد ديونها المقدرة بـ: 300 ألف فرنك فرنسي، وديون الداي البالغة مليونين من الفرنكات[1].

وتعد السياسة المعتدلة التي سار عليها ملك فرنسا لويس الثامن عشر مرحلية، أعقبتها سياسة متطرفة على يد خليفته شارل العاشر الذي كان عليه ألا يُظهر ميوله العدائية ضد الحكم الدستوري والثورة الفرنسية ونابليون، فقد كان شارل العاشر شديد التأييد للكنيسة الكاثوليكية، وأقدَم على تكميم أفواه الصحافة الفرنسية؛ لأنه كان يعتقد أن الظروف قد أصبحت مواتية لبسط يده عندما رفع من مكانة فرنسا في الخارج وأصبح لها دور مهم ليُحرم شعبه من الحقوق الدستورية. وبعدما أصدر مراسيم ضد الصحافة وحرية الإعلام، وقيَّد عمل البرلمان، ثم حله في خطوة لاحقة عيَّن (بولينياك) رئيسًا للحكومة، وهو الذي كان من أوائل النبلاء الذين هاجروا قبل الثورة، وألقي في السجن في عهد الإمبراطورية، ورفض القَسَم على دستور 1815م، وقد حكم البلاد لمدة سبعة شهور بدون برلمان متحديًا المعارضة التي وقفت ضده مما جعل الشعب الفرنسي مرة أخرى في مواجهة التاج البوربوني[2].

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

كان على الملك أن يجد متنفسًا لحكومته وإشغال شعبه بأمور خارجية تبعدهم عن الشأن الداخلي لمملكته وتوحده لمواجهة الخطر الخارجي المعادي لمصالح فرنسا. وبعدما ساءت العلاقات الجزائرية الفرنسية بسبب احتجاز رياس البحر لمراكب منسوبة للبابا، وجَّه وزير الخارجية (ديداماس) رسالة يوم 11 أبريل 1827م إلى الملك

(1) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ص12.

(2) نورمن هاينس، التاريخ الاجتماعي للثورة الفرنسية، ترجمة: فؤاد أندرسون، مراجعة: محمد أحمد أنيس، وزارة الثقافة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ص183.

يقترح فيها إرسال بعض السفن الحربية لحصار الجزائر مدعيًا أن طول الانتظار من شأنه أن يحمل تضحيات كبرىٰ. كما أرسل الوزير مذكرة للقنصل الفرنسي بالجزائر قبل خمسة أشهر من حادثة المروحة يبلغه أن المفاوضات مع الجزائر لم تعد مجدية، وأن فرنسا تُعِدُّ حملة من بريست وطولون، وأن قائدها سيزوده بالتعليمات النهائية وبكتاب يقدمه للداي يهدده فيه في حال عدم تقديم الترضية بقطع العلاقات بين البلدين[1].

الحصار البحري:

نتيجة للخلاف الذي كان بين القنصل الفرنسي والقنصل البريطاني حول مَن يتقدم الأول في تقديم التهاني للداي بمناسبة عيد الفطر المبارك، تدخل الداي بحكمة وفصل في الموضوع وأصبح القنصل الفرنسي يقدم التهاني ليلة العيد والقنصل البريطاني يقدمها صبيحة العيد. ولما كانت ليلة «البيرم» لعام 1827م تقدم «دوفال» للسلام علىٰ الداي حسين وتقديم التهاني ثم دار حديث بين الرجلين لم يراع فيه القنصل التقيُّد بآداب التحدث مع الأمير متعمدًا سوء آداب التخاطب إليه لاستفزازه، وتعمَّد في رده علىٰ أسئلة الداي كثيرًا من الإساءة والتجريح لكرامته، فوقعت «حادثة المروحة» التي نزلت هدية وبردًا علىٰ القنصل الذي خرج من حضرة الوالي متعهدًا الانتقام لكرامة فرنسا وكبريائها. وبعدما تحرَّج في إبلاغ حكومته عن الحادثة في حينها، عاد ورفع تقريرًا إلىٰ حكومته بعدما شاع الخبر بين الدبلوماسيين، طالبًا منها التدخل بكل الوسائل المتاحة لإرغام الداي علىٰ الامتثال للنزعة الاستعمارية الفرنسية التي خطط لها بإحكام وتدبير.

وصل خبر حادثة المروحة إلىٰ فرنسا في الوقت الذي كان فيه الرأي العام الفرنسي مستاء من الإجراءات التي اتخذتها حكومة (فيل) ضد الجمهور، ومن طرد الحرس الوطني، ومن تكميم أفواه الصحافة ومنعها من الصدور وكبت الأصوات الحرة في البلاد، ومن العجز في الميزانية الذي أثر كثيرًا علىٰ القدرة الشرائية للمواطنين، كما

(1) عبد الكريم أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص343.

شهدت البلاد تصاعد نشاط المعارضة. ولما وصل نبأ حادثة المروحة حاولت المعارضة السياسية استخدامها لصالحها، ولكن الحكومة تحركت بسرعة لتجعل من الحادثة ورقة تستعملها ضد المعارضة[1].

ورد وزير الخارجية على تقرير (دوفال) مشيرًا إلى الاعتداءات السابقة التي اشتكت منها فرنسا في علاقاتها مع الجزائر وطالب بترضية رسمية، وأمر القنصل (دوفال) بالتوقف عن العمل في الجزائر وألا يتصل بأي مسؤول مهما كانت مرتبته، ويترك أمر الداي لقائد العمارة البحرية الذي سيصل الجزائر قريبًا ومعه الشروط التي سيسلمها للداي، وإن رفض هذا الأخير تقديم الترضية للمملكة الفرنسية لما أصاب ملكها ممثلًا في شخص القنصل الفرنسي من إهانة خلال أربع وعشرين ساعة، فإن السفن الفرنسية ستشرع في الحين في محاصرة الموانئ والسفن الجزائرية[2].

كانت فرنسا حريصة هذه المرة على استغلال هذه الحادثة بكل قوة ودهاء سياسي، وسعت إلى كسب تأييد الرأي العالمي، فاستدعت سفراء الدول الأجانب وأبلغتهم في بيان جماعي بالإهانة «المزعومة» وطلبت منهم إبلاغ حكوماتهم عزم وإصرار الحكومة الفرنسية في حال عدم تلقيها ترضية من قِبَل الداي خلال أربع وعشرين ساعة فإنه ستكون مُجبرة على فرض الحصار على الجزائر في الحال[3].

وقبل أن تتوجه الحملة الفرنسي من طولون قدَّم رئيس الوزراء (دي بولينياك) مشروعًا إلى مجلس الوزراء عرض فيه الخطة التي ينبغي اتخاذها حول تقرير مصير الجزائر بعد الانتصار عليها. ويتلخص المشروع في أربع نقاط. ترك لمجلس الحكومة اختيار الأنسب منها:

1- الإبقاء على الداي في الحكم، على أن تشرف عليه فرنسا من الناحية العسكرية فتحدِّد له عدد الجيش والأسطول الذي يستطيع الاحتفاظ به.

(1) صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، ص243.
(2) عبد الكريم أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص347.
(3) يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الدولية والوطنية، ص123-124.

2- إعادة الجزائر إلى الدولة العثمانية لإقامة حكومة منظمة فيها تضمن احترام الجزائريين للملاحة في البحر الأبيض المتوسط.

3- أن تتقاسم فرنسا الجزائر مع بريطانيا.

4- أن تحتل فرنسا الجزائر بصورة دائمة مع استغلالها اقتصاديًّا[1].

وبعدما أشار وزير الحربية في تقريره إلى العامل الديني من وراء الغزو وضَّح الفوائد التي ستعود على فرنسا من احتلالها للجزائر، حيث ستكون فرصة للتخلص من معاهدة فيينا، وتمكين الملك من حل البرلمان الذي قويت فيه شوكة المعارضة[2].

وعلى العكس من هذا الموقف المتحامل على الجزائر، فإن الداي كان يرى أن في التهديد وسيلة لإرغامه على التنازل عن طلب تسديد الديون. وأن الخلاف منحصر بينه وبين القنصل، ولذلك سعى إلى تلطيف الجو منذ أن وقعت الحادثة المشؤومة.

كان الحاج أحمد باي قسنطينة قد بعث يوم 14 يونيو 1827م - قبل إعلان الحصار بيوم واحد - إلى المسؤولين في عنابة يذكرهم أن السلطة لم تكن تريد التصعيد مع فرنسا، ودعاهم إلى اليقظة والحذر والانتباه ليلًا ونهارًا والمراقبة الصارمة لجبهة البحر خوفًا من مفاجآت الفرنسيين غير السارة. كما أوصى الباي بحسن معاملة الفرنسيين وعدم التعرض لهم بقوله: «...إياكم أن يتعدى عليهم أحد، أو يظلمهم، أو يضيع لهم شيء من مالهم». كما خيرهم في البقاء بالبلاد أو الرحيل إلى بلادهم، فهم أحرار في أنفسهم وأموالهم، وإذا عزم أحدهم المغادرة برضاه، حيث قال: «... فلا بد أن تأخذوا خط يده أنه ذهب بمحض إرادته ولم يلحقه مكروه في ماله...»[3]. لكن الفرنسيين غادروا الباستيون بأمر من القنصل الفرنسي[4]. ورد

(1) صلاح العقاد، تاريخ العرب في بداية العصور الحديثة، ص83.
(2) عبد الكريم أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص83.
(3) بيغوني، المجلة الأفريقية، سنة 1899، عدد (38)، ص35-36.
(4) المكتبة الوطنية، المجموعة 1632، ورقة 11.

الداي بعد ذلك بتخريب المنشآت وتحطيم التحصينات العسكرية[1]. وكلف أصحابها خسارة أكثر من مليوني فرنك ونصف المليون[2].

وفي 12 يونيو 1827م أرست عمارة فرنسية بقيادة الضابط (كوليت) بمرسى الجزائر، وأرسل هذا الضابط تهديدًا باسم ملكه إلى الداي حسين يحمله قنصل سردينيا (الكونت داتيلي) يطلب فيه تحقيق رغبة فرنسا في مسألة «إهانة شرف ملك فرنسا» بالشروط التالية:

1- عقاب رؤساء البحر الذين ارتكبوا أعمال «القرصنة» ضد مراكب فرنسا والدول التابعة لها، مع التعويض اللازم لما سلب منهم من متاع وعتاد، ثم إرسال وفد إلى سفينة الأميرال الفرنسي مكون من وكيل الخرج ووزير الحربية والشؤون الخارجية، وقائد الميناء وأميرال البحرية، مصحوبين بالكتاب الأربعة، ويقوم وزير الخارجية بتقديم الاعتذار باسم الداي للقنصل(دوفال).

2- رفع العلم الفرنسي على المباني الرسمية في الجزائر العاصمة، وخاصة على قصر الداي ومقر القيادة البحرية وتحيته بمائة طلقة مدفع من قِبَل طبجية حصون المدينة[3].

3- أن يذهب الداي بنفسه إلى مقر القنصلية الفرنسية في موكب رسمي ويقدم اعتذارًا هنالك للقنصل الفرنسي، عندئذ يعلن القنصل قبول الملك الفرنسي اعتذار الداي.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

وبقي موضوع الشكاوى الفرنسية قائمًا، وأرسل (دوفال) مذكرة مفصلة بشأنها إلى الداي بضرورة تقديم ترضية كافية عنها.

وكانت المشاكل المقترح حلها هي:

---

(1) صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، ص244.
(2) يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الدولية والوطني، ص126.
(3) جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، 1619-1830، ص223.

(أ) إصدار إعلان صريح من الداي باحترام العلم البابوي، والكف عن المطالبة بأية إتاوات من إمارة البابا.

(ب) امتناع السفن الجزائرية عن تفتيش السفن الفرنسية في البحر.

(ج) تعهد الداي باحترام جميع المعاهدات الموقعة مع فرنسا بخصوص الباستيون، وحق فرنسا في تحصين القالة وكل المنشآت التجارية الأخرى، وإلغاء الضريبة المفروضة على الواردات الفرنسية، مع إعطاء التجارة والملاحة الفرنسية الأولوية على غيرها.

(د) يعترف الداي بأن فرنسا قد أوفت بكامل التزاماتها في مسألة ديون «باكري»، وأن نيابة الجزائر لم يعد لها ما تدعيه من الخزينة الفرنسية[1].

وإذا لم يستجب الداي لهذه المطالب خلال أربع وعشرين ساعة فإن القوات الفرنسية ستقوم في الحين بأعمالها العدائية ضد الجزائر[2].

وقد اعتمدت فرنسا في فرض شروط الترضية التي طالبت بها على مبدأ القوة الحربية، وأسلوب التهديد العسكري وحده مما جعل مساعيها تتنافى مع كل تسوية سلمية يمكن أن يقبل بها الداي. وذكر الداي لقنصل سردينيا أن وزير خارجية فرنسا أهمل الرد على رسائله العديدة، كما أهمل رغبة الداي في استبدال القنصل (دوفال) غير المرغوب فيه للشبهات الكثيرة التي تشوب تصرفاته وتحركاته. كما أكد له في نهاية المقابلة أنه على استعداد للحرب مثلما هو على استعداد للسلم. أما هذه الشروط فهي مرفوضة، وزاد على ذلك أن قال: «لم يبق إلا أن يطلبوا امرأتي...»[3].

وتجلت رغبة فرنسا بوضوح في استغلال «حادثة المروحة»، وعملت على فتح باب

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث، والمعاصرة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ج2، ص329.

(2) Ministèrre de la guerre. Letre de monsieur Duval. 14- 06- 1827 - com. G; France. Naval.

(3) يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ص125.

«المسألة الجزائرية» على مصراعيها لتجد لها حلًا على هواها وبالأسلوب الذي يرضيها ويمتص غضب المعارضة الداخلية. وجاءت رغبة فرنسا في استعمال حقها في القوة ضد الجزائر في ظروف دولية مناسبة لها، بعدما كانت قد رفضت في الماضي القريب في مؤتمر فيينا ولندن وإكس لاشابيل الاشتراك في عصبة من الدول البحرية تشرف على منع «القرصنة» وتجارة الرقيق ضد إيالة الجزائر بعدما استعادت عافيتها وتبوأت مكانة مرموقة في المحافل الدولية.

وبعد ذلك أعلن الأميرال (كوليت) الحرب وبدأ حصار السواحل الجزائرية. وكانت الحكومة الفرنسية تأمل في الوصول بالتهديد والضغط والحصار إلى تحقيق غرضها المتمثل في الحصول على الترضية وإذلال الداي وتحطيم سلطانه البحري، فتوفر على نفسها نفقات الحرب التي قد تطول زمنيًّا وتكون عواقبها غير مأمونة. وقد زاد من أمل الحكومة الفرنسية في الوصول إلى هدفها؛ إذ كتب وزير الخارجية للقنصل (دوفال) يأمره بعدم الابتعاد عن الساحل الجزائري ويبقى على متن سفينة حربية ليتمكن من الدخول في مفاوضات مع الداي إذا رضخ للأمر الواقع وقبل التفاوض تحت وطأة الحصار.

ولم يُجدِ التهديد نفعًا، ولم يزد الحصارُ الداي إلا عنادًا وإصرارًا على موقفه. وتسرب الملل إلى صفوف الجنود والضباط، وامتد إلى داخل مجلس الوزراء لحكومة (دوبيلال) ومجلس النواب. ورأى وزير الحربية (كلير مون تونير) أن موضوع الخلاف مع الجزائر لا تحله إلا آلة الحرب، وبرر موقفه بملحوظات منها:

1- فتح الأبواب على شواطئ أفريقيا خدمة لأوروبا والإنسانية معًا، والثأر من أعداء المسيحية.

2- يُعدُّ إعلان الحرب فرصة للتخلص من قيود معاهدة فيينا التي تجبر فرنسا عدم التوسع الإقليمي دون إذن من الحلف الرباعي.

3- تحويل أنظار الشعب الفرنسي المشاغب وإشغاله بهذا الحدث حتىٰ يتمكن الملك من حل البرلمان الذي قويت فيه شوكة المعارضة[1].

لكن الحكومة الفرنسية، ونظرًا للوضع في اليونان، كانت قد ارتبطت يوم 26 يونيو 1827م بمعاهدة لندن مع إنجلترا وروسيا للتوسط بين الدولة العلية وثوار اليونان، وتأييد هذه الوساطة بقوة بحرية مشتركة أرسلتها الدول المتحالفة إلىٰ شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث دارت معركة (نافارين)، وقررت الحكومة الفرنسية تأجيل تنفيذ مشروع الحملة علىٰ الجزائر حتىٰ عام 1829م. أما بحرية الجزائر فقد اشتركت في المعركة تحت العلم العثماني، وتحطم أسطولها بالكامل في المعركة ولم ينج منه إلا مركبان توجها إلىٰ الإسكندرية من مجموع ست عشرة سفينة شاركت في الحرب[2].

عندما سقطت حكومة (دوبيلال) وحلَّت محلها وزارة (مارتينياك) يوم 5 يناير 1828م ظهر علىٰ توجهاتها استبعاد فكرة احتلال الجزائر، واقترح وزير الخارجية (دو لافروني) في رسالة وجهها إلىٰ الملك شارل العاشر بتاريخ 19 يناير 1828م أن تتعاون فرنسا مع دول أوروبا ومحمد علي في معالجة «المسألة الجزائرية»، ورأىٰ أن الحملة ضد الجزائر ستثير عدة شكوك أوروبية ضد فرنسا. وتساءل قائلًا: «... هل تستطيع فرنسا أن تضع رغبتها في معاقبة الداي في كفة، وقطع علاقاتها ببريطانيا صاحبة جبل طارق وصاحبة السيادة في البحر الأبيض المتوسط في الكفة الأخرىٰ؟...»[3]. وكان هذا الوزير قد قضىٰ بضع سنوات سفيرًا لبلاده في سان بترسبورغ قبل توليه منصب وزير الخارجية، وكان قد احتفظ بذكريات وصداقات طيبة هنالك، فاقترح أن تعمل فرنسا في الجزائر بالاتفاق مع سائر الدول، وخاصة مع روسيا وإنجلترا، وبذلك يتخذ العمل الحربي ضد الجزائر صفة الصالح العام ويلقىٰ قبولًا دوليًّا.

(1) يحيىٰ بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ص126.
(2) ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج2، ص85.
(3) عبد الكريم أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص356.

وقد تسبب الحصار في خسائر فادحة للتجارة الجزائرية، حيث قلت الصادرات والواردات بشكل ملحوظ، وتحولت الطرق التجارية المهمة نحو تونس ووجدة. ولم يبق للرياس نشاط إلا بوهران وهنين ورشقون في مناسبات قليلة بالسواحل الغربية. وفي شهر أغسطس استولى الرياس على سفينتين فرنسيتين في مياه وهران[1]، كما حاول الرياس يوم 4 أكتوبر بمجموع 11 قطعة فك الحصار والخروج إلى عرض البحر لكن الأسطول الفرنسي واجههم بخمس قطع بحرية وأرغمهم على الرجوع إلى داخل الميناء تحت وابل القذائف، وسقط منهم عشرون شهيدًا واثنان وأربعون جريحًا، وعطبت سفينة[2]. كما استولى الجزائريون في شهر أغسطس بالسواحل الغربية على سفينة فرنسية وأسروا بحارتها.

وعلى إثر هذه الحوادث عادت السفن التجارية الفرنسية إلى الإبحار تحت حماية الأسطول. وفي 17 يونيو 1829م طاردت فرقاطتان فرنسيتان مركب أحد الرياس الذي التجأ إلى مصب وادي يسر في دلّس، وأرسلت القوات الفرنسية ثمانين بحارًا لملاحقتهم برًّا، ولكن الأهالي من يسر وفليسة نصبوا لهم كمينًا وقتلوا منهم اثنين وعشرين فرنسيًّا ولاذ الباقون بالفرار. وفي 15 مايو 1830م قذفت أمواج البحر الهائج سفينتين بمصب وادي العربة، فجمع مصطفى بن عمر قائد يسر أهالي حوش ابن والي وأسر الجنود. ولما بلغ الخبر مسمع الداي أمر بجمعهم وقتل مائة وعشر منهم ونقل ثمانية إلى الجزائر ومكثوا بها إلى أن دخلت القوات الفرنسية غازية البلاد وحرروهم[3].

ثم وضعت فرنسا 12 قطعة بحرية لمراقبة الملاحة وتوفير الأمن والإمدادات، كما وضعت قطعًا أخرى في حالة تأهب قصوى. وبذلك أصبح عدد قطع الأسطول

(1) صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، ص244.

(2) مولاي بلحميسي، تاريخ البحرية الجزائرية 1516-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص159-160.

(3) Roban (N). revue africaine 1876. tome 20.

الفرنسي المحاصر للسواحل الجزائرية خمسين قطعة بحرية[1]. وكلف الحصار الخزينة الفرنسية سبعة ملايين فرنك. وبعدما وجد القنصل البريطاني لدى الداي حسين الاستعداد للحوار والتفاهم، اتصل بالأميرال الفرنسي كوليت وأخطره برغبة الداي في التباحث من أجل إيجاد حل للمسألة. وبعدما أخبر الأميرال حكومته أذنت له الدخول في مفاوضات حول تبادل الأسرى كمقدمة للاتصال به، وأخبرته أنها على استعداد للتنازل عن الاعتذار، ثم فوض الأميرال الضابط (بيزار) للتفاوض مع الداي الذي وجد عنده قنصل سردينيا (داتيلي) وسأله عن سبب إعلان فرنسا الحرب ضده قبل أن تسمع منه وجهة نظره؛ لأن تصرفات (دوفال) المشينة هي السبب في كل ما حصل ويحصل بين الجزائر وفرنسا، وأن الداي لم يضرب القنصل بل أشار بمنشته إلى القنصل بأن يخرج، وأنه مستعد لفعل ما تريده فرنسا سلامًا كان ذلك أم حربًا[2].

أمام هذا الموقف المتصلب للداي اقترحت فرنسا إعلان الداي أمام قناصل الدول الأجنبية أنه لم يكن ينوي الإساءة لملك فرنسا، وأن يُرسل بعد ذلك موفدا عنه إلى باريس لتكرار ما قام به الداي من قول وفعل أمام الملك. لكن الداي رفض أن يفعل ذلك قبل أن يتم عقد الصلح بين البلدين، لما كان يعلمه من رغبة فرنسا إرغام المبعوث الجزائري على توقيع وثيقة يعترف فيها بأحقية فرنسا في امتلاك جزء من التراب الجزائري الذي تحصلت عليه فرنسا منذ عهد سليمان الأول.

بعد هذا التصعيد المعلن من قِبَل الحكومة الفرنسية التي لا ترضى بديلًا عن الاحتلال، شكلت لجنة من الضباط لدراسة موضوع الحملة، وفتح تقرير «الضابط بوتين» الذي أعده سنة 1808م بطلب من نابليون، حول أفضل الأماكن لإنزال القوات الفرنسية الغازية. ووجهت تعليمات لوزير الخارجية من أجل إبقاء تونس والمغرب على الحياد في المسألة الجزائرية فيما ستتخذه الحكومة الفرنسية من إجراءات

(1) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ج4، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر 1984، ص86.

(2) يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ص128.

ضد الجزائر. وأصبحت مشكلة الجزائر مشكلة وطنية في نظر هرمان هاوف الرحالة الألماني، بعد أن كانت مجرد قضية وزارية؛ لأن الملك قد حدّد في ذلك الوقت نوع وطبيعة الحملة التي ينوي القيام بها دون أن يعود لطلب رأي الشعب، وقد أصبح من الصعب عليه الآن التخلي عن الجزائر[1].

تقرر انطلاق الحملة في ربيع عام 1829م لكن الظروف لم تكن مواتية بسبب توتر العلاقات العثمانية الروسية، واستقالة وزير الخارجية الفرنسي (دي لافروني) واحتمال حدوث تغيير على خريطة أوروبا. وهذا ما جعل وزير الخارجية الجديد (بورتاليس) يصرح أمام مجلس النواب: «...إن الملك لا يُحبّذ إراقة الدم الفرنسي ما دام هناك أمل لتحقيق التفاهم...»[2]. وحمل القائد الجديد للأسطول المُحاصر للجزائر (دي لابروتونيير) شروطًا جديدة للصلح أخذها معه إلى الجزائر في صيف عام 1829م تتلخص فيما يأتي:

1- أن يرسل الداي مندوبا عنه إلى باريس لتقديم الاعتذار.

2- أن يطلق سراح أسرى إمارة البابا.

3- أن تعقد هدنة مؤقتة بين الداي وحكومة باريس تمهيدا للصلح.

رفض الداي هذه الشروط وحمَّل القنصل البريطاني (سان جون) شروطًا مضادة، خلاصتها:

(أ) أن تتنازل فرنسا عن حقها في امتلاك حصن القالة، واحتكار التجارة بالشرق الجزائري.

(ب) يتعهد الداي بمنح الفرنسيين حق احتكار الباستيون إذا قدموا عروضًا مناسبة.

---

(1) العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1989، ص26.

(2) يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ص128.

(ج) إذا قبلت فرنسا هذه الشروط فسيكون الداي على استعداد لاستقبال مبعوث فرنسا على ظهر الفرقاطة الإنجليزية الراسية أمام الميناء.

ويتحمل القنصل (دوفال) مسؤولية تفاقم الأوضاع وإفساد العلاقات بين البلدين؛ لأنه استسلم لمناورات الذين كانوا يرجون قطع العلاقات سعيًا وراء تحقيق فوائد خاصة[1]، وأن له يدا في تدبير حادثة المروحة، وتوقيف المفاوضات، والتصريح بالحرب في 11 يونيو 1827م. كما أن للأوساط التجارية بمرسيليا دورًا بارزًا في التحريض على غزو الجزائر[2].

بعد ما تبين للداي نوايا حكومة باريس السيئة رفض فكرة تقديم الاعتذار من أساسها، وعارض فكرة إرسال مبعوث منه إلى باريس قبل أن يتم عقد الصلح بين البلدين، لتأكده من معلومات بلغته أن فرنسا كانت ترغب وراء إرسال مبعوث منه إلى فرنسا إرغامه على توقيع وثيقة كانت قد أعدتها تؤكد سلخ المقاطعة الشرقية ووضعها تحت التصرف الفرنسي[3]. ولم تكن هذه النوايا أسرارًا؛ لأن القنصل (دوفال) كان قد عبَّر في مناسبات كثيرة وأمام مختلف المسؤولين أن فرنسا تملك ملكية تامة بمقتضى الامتيازات شريطًا من ساحل القالة، يمتد عمقه على مسافة عشرة فراسخ نحو الداخل، وأن فرنسا تتمتع باحتكار النشاط الاقتصادي في كامل الجهة الشرقية من الجزائر وبصفة أبدية. وكان الداي يخشى أن يجد نفسه أمام الأمر الواقع، ولا مخرج له من ذلك إلا خوض حرب لم يكن مستعدًا لها.

كانت سفينة «لابروفنس» التي يمتطيها (دي لابروتونيار) قد وصلت إلى ميناء الجزائر يوم 30 يوليو 1823م للتفاوض مع سلطات الإيالة حول إمكانيات التوصل إلى حل للأزمة القائمة بين الدولتين منذ أكثر من سنتين[4]. ولما فشلت المباحثات أبحرت

(1) أندري بوشي، ولاكوست (أندري)، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة: رابح اسطنبولي، الجزائر 1984، ص86.

(2) Julien (Charles-André). revue africaine. 1919. tome 60. p.18.

(3) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ج4، ص86.

(4) بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989، ص185.

السفينة وبدل أن تأخذ طريقها مباشرة نحو فرنسا مالت كثيرًا نحو الساحل واقتربت من الحصون الحربية، وظنَّ بعض القادة الجزائريين أنها تتجسس عليهم، فأطلقت عليها قذائف تحذيرية[1]. وقد تبين فيما بعد أن الداي لم يكن لديه علم بما جرىٰ للباخرة حيث أعلن أن الحادث كان خطأ، وقام بعزل وزير البحرية والمدفعيين الذين أطلقوا النار.

اغتاظت فرنسا لهذه الحادثة وعدتها إهانة أخرىٰ رغم إعلان الداي جهله بما قام به الطبجية. وفي هذه الأثناء حدث خلاف بين (لابروتونيير) وقائد عمليات الحصار (دريني) حول كيفية إنجاح العمليات العسكرية بالجزائر.

وتولىٰ (بولينياك) وزارة الخارجية ثم رئاسة الحكومة في أغسطس 1829م. وكانت في هذه الفترة آراء العسكريين مختلفة حول الحل الأمثل للقضية، وكانت العلاقات الدولية غير مواتية وحالت دون تنفيذ فرنسا تهديداتها حيال الجزائر. ومال الوزير «بولينياك» إلىٰ سياسة التفاهم مع الداي علىٰ أمل أن يجد مخرجًا للأزمة باعتقاده أن الأحوال مهيأة لذلك، كما كان يتردَّد علىٰ لسان قنصل سردينيا (داتيلي)، وعجز حكومة فرنسا وفشلها في القيام «بدور مهم» في إدارة الشؤون الدولية.

في الوقت نفسه وصل إلىٰ الجزائر مندوب من السلطان العثماني (خليل أفندي) في مهمة غير رسمية والسعي لدىٰ الداي لحمله علىٰ قبول الصلح، وأن يرسل مبعوثًا إلىٰ باريس للاعتذار عن حادثتي المروحة وسفينة المفاوض (لابروفانس). كما استغلت الدولة العلية الفرصة ونبهت الداي بأن يظل محايدًا في النزاع بين النمسا والمغرب. لكن الداي بقي مُصرًا علىٰ شروطه السابقة في عدم التعهد بتقديم الاعتذار أو تقديم الترضية. وقفل خليل أفندي عائدًا إلىٰ الأستانة عن طريق تونس[2]. وسارت الأمور نحو التعقيد، وأصدر الملك شارل العاشر قرارًا بتجنيد الجيش والبحرية استعدادًا

(1) المكتبة الوطنية، مجموعة 1642، ورقة 12.
(2) يحيىٰ بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ص130.

للغزو يوم 7 نوفمبر 1830م، وأعلن عزمه على مهاجمة الجزائر يوم 2 مارس في خطاب العرش مُدَّعيًا أن هذه الحملة ليست إعادة الاعتبار لما لحق شرف فرنسا من إهانة من قبل حاكم الجزائر[1].

وكما هو واضح فإن التاج الفرنسي قد لحقت به على مرِّ السنين إهانات عديدة من قبل حكام الجزائر، وكانت دوما تجد لها حلولًا بالترضية والتفاهم الدبلوماسي، وأحيانًا أخرى بالتهديد العسكري وقصف بعض المواقع المحدودة المكان والزمان. ويعد ذلك الأمر مختلف لدى حكام باريس؛ لأن المسألة وراءها أطماع وأهداف إستراتيجية وعسكرية وسياسية واجتماعية، ولا سبيل لهم غير احتلال الجزائر.

العمل المشترك ضد الجزائر:

منذ الجلسة الأولى لاجتماع لندن لدراسة الإجراءات العملية المتعلقة بتحريم تجارة الرقيق على سواحل غرب أفريقيا، أعلن مندوبا النمسا وروسيا أنه وفقًا لتعليمات حكومتيهما فإنهما يلفتان انتباه المندوبين إلى مسألة «القرصنة البربرية». وبادر المندوب البريطاني إلى تأييد هذا الاقتراح بكل حماس. وعبَّر المندوب الفرنسي في لندن عن أن الحكومة الفرنسية ليس لها ما تشكو منه، فقد اعتاد أهل المغرب احترام العلم الفرنسي. كما ترى فرنسا أن انهيار النيابات المغربية قد يؤدي إلى الإضرار بالتجارة الفرنسية في المغرب. وأن بريطانيا سيكون لها دور القيّادة في العصبة المقترحة، وبهذا فإن مركز فرنسا في الوقت الذي ما يزال جزء من أراضيها محتلًا بقوات بريطانية وروسية ونمساوية تحت القيادة العليا للدوق (ولنجتون)، لن يمكنها من احتلال المكان الذي تمليه عليها كرامتها في العصبة.

وبعد مباحثات عديدة بين المندوبين تم صياغة مشروع يتضمن خطة عمل لمنع الرق وقمع «القرصنة البربرية». وانبثقت فكرة إنشاء رابطة بحرية أوروبية تكون

(1) يحيى جلال، العالم العربي الحديث - المدخل - طبعة دار المعارف 1967، ص141.

مهمّتها قمع «القرصنة البربرية» وتصفيتها، وتقوم الدول الأوروبية بإنشاء قوة بحرية مشتركة توضع تحت قيادة القائد العام البريطاني لقوات الائتلاف التي تحتل فرنسا، ويقوم بمساعدته في هذه المهمة مجلس متكون من مندوبي الدول المقيمين في باريس وبمعية هذا المجلس يتم إعداد الإجراءات التي تعيَّن اتخاذها.

شعرت فرنسا بالحرج والضيق أمام هذا المشروع في حال قبوله من طرف الدول الأوروبية، حيث ستكون هناك فرصة أمام الإنجليز لإحكام قبضتهم على البحر المتوسط من جهة، وقبول وضع مهين واحتلال مكانة ثانوية داخل الرابطة. وتباينت آراء مختلف مندوبي الدول الأوروبية بما فيها روسيا وبريطانيا وفرنسا ولم يتم الاتفاق حول خطة عمل مشتركة، كما تعذر التوفيق بين مختلف المشاريع التي تقدّمت بها الدول المشاركة، مما دفع المندوبين إلى اتخاذ قرار بتحويل المسألة مؤتمر القمة للبث فيها. وقد مثَّل فرنسا في المؤتمر وزيرها الأول (ريشليو)، وزوَّده الملك لويس الثامن عشر بتعليمات توضح أسس السياسة الفرنسية في ذلك الوقت، وخلاصتها أن فرنسا لن توافق على المشروع المتمثل في إنشاء قوة بحرية أوروبية مشتركة وضرب النيابات المغاربية، وأن فرنسا ينبغي أن تنظر إلى المسألة المغاربية كجزء من السياسة الدولية العامة في ذلك الوقت الذي تسعى فيه فرنسا لعلاج آثار هزيمة سنة 1814م، واستغلال خلافات ما بين الدول المتحالفة وخاصة بريطانيا وروسيا للتقدُّم إلى الصف الأول بين الدول الأوروبية الكبرى، كما أن عليها السعي إلى تحويل التحالف الرباعي الذي عقد فيما بين بريطانيا وروسيا في أواخر الحرب النابليونية إلى محالفة خماسية تدخلها فرنسا كعضو كامل الحقوق الأمر الذي من شأنه أن يسهل تطبيق الوسائل المقترحة التي تهدف أساسًا إلى المحافظة على السلام العالمي، وأن فرنسا ليس لديها ما تخشاه من دول المغرب؛ لذا فلا مصلحة لها في طرح الموضوع على المؤتمر[1].

بدأ مؤتمر (إكس لاشابل) في عقد جلساته عند أواخر شهر سبتمبر 1818م، وتوالت على المؤتمر المذكرات وتمسكت كل دولة بآرائها التي سبق أن عرضتها في

(1) جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، 1619-1830، ص313.

مؤتمر لندن، واتفق المجتمعون في الأخير على إصدار تصريح موجه لدول المغرب البحرية يحمله مبعوثان بريطاني وفرنسي، يرسلان خصيصًا على رأس ترسانة بحرية إلى تلك الدول لتبليغها القرار، وأخذ تعهد كتابي منها بعدم القيام بأعمال القرصنة في المستقبل.

وعينت الحكومة البريطانية مندوبها في هذه المهمة (الأميرال توماس فريمانتل) قائد الأسطول في المتوسط، واختارت فرنسا (الأميرال جيريان)، وبدأ المبعوثان مهمتهما في جو يسوده الشك والحذر لما كانت تتمتع به إنجلترا من تفوق في البحر المتوسط. أما فرنسا فكانت تعاني من (عقدة النقص) التي أثرت على تصرفات الحكومة الفرنسية في سنوات ما بعد هزيمة نابليون، وازدادت غيوم الشك بين فرنسا وإنجلترا عندما رفعت الحكومة البريطانية الرتبة العسكرية التي يحملها مندوبها (فريمانتل). ومن أجل رفع اللبس صرح الوزير الإنجليزي أن هذه الترقية لن يكون لها أي تأثير على مهمة البعثة المشتركة[1].

وقد استقبل الداي حسين باشا (مارس 1818 - 5 يوليو 1830م) المبعوثين يوم 5 ديسمبر 1809م، وتسلم التصريح الذي أقرته الدول الأوروبية في (إيكس لاشابيل) ومما جاء في التصريح، أن الدول التي اجتمعت في إيكس لاشابيل قد عقدت العزم على وضع حد لنظام القرصنة الذي يعد مضرًا ليس بالمصالح العامة لكل الدول فقط، وإنما أيضًا مخربًا لكل أمل في الرخاء بالنسبة للذين يقومون به، وإذا ما استمرت الإيالات في تطبيق هذا النظام الذي يعد عدوًا للتجارة الآمنة، فإنه ينتج عن ذلك قيام عصبة الدول الأوروبية كافة، ويجب عليها أن تفكر في ذلك قبل فوات الأوان. و«بما أننا بلغناكم نوايا الدول الحليفة كتابة، فإننا نعد أنه من حقنا أن ننتظر منكم ردا على هذا المسعى بالطريقة نفسها»[2].

(1) عبد الكريم أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص339.
(2) المرجع نفسه، ص340.

ثم عبَّر الداي عن دهشته لقيام الدول الأوروبية بهذا المسعى مجتمعة، وعد مسعاهم في غير محله، ذلك بأن الجزائر في حالة سلام تام مع جميع الدول الأوروبية، وأنها ترغب في العيش في سلام وأمن مع جميع الدول، وأنه لن يسمح أبدًا بالاعتداء على أية سفينة أو أسر أحد من رعايا دولة لها قنصل في الجزائر وتقيم معنا علاقات ودية. ووضَّح الداي أنه منذ أن وصل إلى الحكم لم يقم بأي عمل ضار في حق أية دولة أوروبية، وأن نيته وفقًا لمبادئه هو ضبط ملكه صوب هذا الاتجاه في علاقاته مع الدول الأجنبية. وفي الوقت نفسه رفض الداي وضع خاتمة والتوقيع على مشروع التصريح بحجة أنه لم يتلق رسالة موقعة من طرف ملكي الضابطين الحاملين للتحذير. كما تعرض اللقاء إلى قضية حق تفتيش السفن في البحر، وهو الدافع الأساسي الذي جعل الدول الأوروبية تقوم بهذا المسعى، ذلك أن هذا الإجراء يلحق أضرارًا مادية كبيرة بالملاحة والتجارة التي يسبب بتعطيلها وتضييع للوقت بمفهوم الدول الغربية. كما لحظ المبعوثان أنه في حالة إعلان الجزائر الحرب ضد أية دولة أوروبية، فإنه يجب على الداي أن يتوقع المجابهة مع جميع الدول الأوروبية[1]. كما أعلن الداي للمبعوثين موقفه النهائي بخصوص مساعيهم العدوانية، مؤكدًا في الوقت نفسه أن الجزائر سوف تفي بتعهداتها والتزاماتها مع جميع الدول التي ارتبطت معها بمعاهدة صُلح، وتمسَّك بقرار التفتيش الذي عده حقًّا مشروعًا تمارسه إلى وقت قريب، جميع الدول الشرقية والأوروبية على السواء. كما أكد لهم أن كل دولة لا تربطها بالجزائر معاهدة صلح تعد عدوّة وتتعرض سفنها للتفتيش ليتسنى له التمييز بين الصديق منها من العدو. كما أن له الحق في مصادرة السفن التي لا تكون وثائقها مستوفاة.

وقد أخفقت البعثة الفرنسية البريطانية في الجزائر وعاد المبعوثان دون أن يتحصلا على أية ترضية، كما لقيا المعاملة نفسها في تونس، حيث اتخذ الباي لهجة الداي حسين نفسها. وكان باشا طرابلس من الأسرة القرمنلية هو وحده الذي أجابها

(1) صالح العقاد، تاريخ العرب الحديث في بداية العصر الحديث، ص79.

إجابة مرضية، حيث ذكر أن رعاياه قد تركوا القرصنة منذ زمن بعيد. ولما كان المبعوثان الأوروبيان يقومان بالعمل المشترك لدىٰ نيابات المغرب، فقد أثار وجود مبعوث جزائري في لندن ارتياب السفير الفرنسي والشك في أن حكومة لندن لم تعالج الموضوع بالصراحة اللازمة، كما اتهم القنصل البريطاني في الجزائر بإجراء مباحثات سرية مع الداي، وأن (كاسلريه) لم يقبل قرارات إكس لاشابل إلا مضطرًا، وأنه يعمل في سبيل إفشالها حتىٰ يعود لمشروعه المفضل الذي يستهدف تأكيد تفوق بريطانيا في البحار، ويعطيها زعامة العصبة الأوروبية التي تكون لقواتها حق تفتيش السفن في عرض البحر المتوسط. ومما أكد شكوك السفير الفرنسي أن كاسلريه عاد من جديد إلىٰ دعوة دول العصبة إلىٰ إجراء محادثات في لندن بشأن موضوع المسألة المغاربية.

وبعد ذلك قامت الدول الأوروبية بمسعىٰ لدىٰ الدولة العثمانية بهدف إبلاغها القرارات التي اتخذتها بشأن المسألة المغاربية. وقد عبر الباب العالي عن امتعاضه من هذا الموقف الذي عدَّه جديدًا من نوعه، حيث جرت العادة أن يتم التعامل مع الدول الأوروبية كل دولة علىٰ حدة، وليس ككتلة في مواجهة دولة إسلامية، وقد أوضحت السلطات العثمانية: «أنه لو كان الأمر يتعلق بتنفيذ اتفاق أو تسوية نزاع كان قد حدث بسبب تطبيق امتيازات، ففي هذه الحالة فإننا علىٰ استعداد للدخول في مباحثات لتسوية هذه المسائل، ولكن لما كان الأمر يتعلق بإجراءات اتخذت في مؤتمر (إكس لاشابيل)، وهو المؤتمر الذي لا نعترف به والذي لا يعنينا في شيء من قِبَل الدول الأوروبية، فهذه الأمور لا تعنينا أبدًا، ويجب أن لا يقحم الباب العالي في أمور، ويحمل مسؤوليات في قضايا لا تخصه ولا تتصل به مباشرة»[1].

وفي هذا السياق وردت رسالة طويلة للداي حسين جاء فيها: «... إن الدول المتفق سوف تضطر أن تلجأ إلىٰ استعمال القوة تُجاه الأوجاق الغربية بالتحرك لغزوها ما لم

(1) عبد الكريم أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص326.

تقلع هذه الأخيرة عن تعدياتها وتجاوزاتها على السفن التجارية الغربية برضاها وحسن إرادتها...»[1].

ثم اشتد الضغط الأوروبي على البلاد بعد فشل مسعى دول مؤتمر إكس لاشابيل، ورفضت الجزائر الخضوع لإرادة القهر والتحرش الأوروبية. وتصدر الإنجليز في هذه الفترة عمليات الاستفزاز التي أدت إلى مجابهة مسلحة وضرب قائد سفنها (سير هاري نيل) ثغر الجزائر يومي 11 و12 يوليو 1824م من غير سابق إنذار.

وكانت فترة الصراع الدولي ما بين 1793-1815م قد أتاحت للجزائر تجديد قوتها البحرية، وكان الريس حميدو قد اشتهر بمجهوده الرائع في إعادة بناء الأسطول الجزائري الذي قدر عدد بحارته سنة 1815م بـ30 ألف رجل، وكان الأسلوب المتبع غالبا لدى بحارة الجزائر هو مهاجمة رؤساء البحر السفن التجارية التي لا تربط دولها بالجزائر معاهدات صلح. وقد استفادت الجزائر كثيرًا من الحروب الأوروبية خلال عهد الثورة الفرنسية ونابليون، وشرعت في تجديد قوتها البحرية، حيث إن الدول الأوروبية أساءها إقحام الجزائر في منازعاتها، ولذلك نجدها تتحول في مؤتمر فيينا إلى انتهاج سياسة جديدة تقوم على مبدأ العمل المشترك ضد إيالة الجزائر، إلا أنها ظلت تتردَّد في كيفية تنفيذ هذه السياسة، حتى أتيح لفرنسا أن تنفرد بمهمة تحطيم النيابة في نهاية الأمر.

وقد أثير موضوع القرصنة في مؤتمر فيينا الأول عام 1814م في مناسبتين، وتباينت الآراء واكتفى المؤتمر في قراراته النهائية بوضع مبدأ عام يحرم القرصنة واسترقاق المسيحيين في شمال أفريقيا ضمن سياسة عامة تهدف إلى إلغاء القرصنة والاسترقاق في العالم. واتضح موقف العداء الأوروبي ضدّ الجزائر بعد مؤتمر فيينا، وذكروا أن الوضع أصبح لا يطاق لما لحق بالأوروبيين من أذى، لذلك وحدوا جهودهم، باستثناء بريطانيا، لإيجاد مخرج لوقف اعتداءات رياس دول المغرب والجزائر على

(1) الأرشيف الوطني، خط همايون 1235/49039، علبة 25، ورقة 208.

الخصوص بعدما تأكد لديهم عدم جدوى حملة دز كاتور الأمريكي من تغيير الأوضاع بالجزائر، وبهذا الموقف الأوروبي شبه الموحَّد يكونون قد وافقوا ضمنيًّا على احتلال الجزائر من قبل فرنسا[1]. ويبدو جليًّا من اهتمام باريس بما يجري في الجزائر ومحاولاتها منع الاسترقاق أنها تفكر وتعمل على احتلال الجزائر، وخاصة أن غريمتها بريطانيا لم تجرؤ على اتخاذ خطوة في هذا التوجه، ويبدو أن كثيرًا من مندوبي الدول الأوروبية لم يهتموا كثيرًا بالموضوع لأنه يجري في الضفة الجنوبية الغربية من البحر الأبيض المتوسط وتأثيره قليل على كثير من الدول[2]. ويرى بولينياك أن الاهتمام بالمسالة الجزائرية والقيام بعمل عسكري سيكون متنفسا وجلاء لهموم فرنسا، وإعادة أمجادها التي اكتسبتها في عهد نابليون.

وكانت المؤامرات التي تحيكها إنجلترا ضد الجزائر منذ نهاية الحرب الأوروبية أدت إلى قطع العلاقات بين البلدين ونجم عنها قصف العاصمة بالمدفعية وحرق الأسطول في الميناء عند أواخر شهر أغسطس 1816م. وجعل هذا الاعتداء الجزائر في حلٍّ من تعاقدها مع الإنجليز بخصوص امتياز الباستيون. وعادت بريطانيا من جديد في المحافل الدولية تطالب بالتدخل على أساس مشروع «سميث» الذي أهملته من قبل، واقترحت أن توضع القوة الجماعية تحت إشراف مجلس أوروبي شبيه بالمجلس الذي كان يُشرف آنذاك على قوات الحلفاء المتحالفة بفرنسا، لكنها اصطدمت بمعارضة جميع الدول الكبرى فروسيا التي تتزعَّم الحلف المقدس في ذلك الوقت ترى في بريطانيا منافسًا خطيرًا لنفوذها على الولايات العثمانية.

أما فرنسا فكانت تسعى لأن يقتصر التدخل على دول المتوسط تحت زعامتها دون إشراك روسيا. وكان (شاتوبريان) أحد الأعضاء البارزين في مجلس النواب قد عبر عن هذا الاتجاه قائلًا: «لقد كان الفرنسيون هم أول الصليبيين فليكونوا الآن آخرهم»[3].

---

(1) شمس الدين شتور، الغرب يغزو العالم، طبعة 1998، ص111.

(2) Gabriel (Esquer). Revue africaine. 1912. tome 56. p.301.

(3) صالح العقاد، تاريخ العرب الحديث في بداية العصر الحديث، ص77.

إن سياسة العداء الفرنسي للجزائر ليست جديدة، وعوض أن تقدم لها الشكر لما قدمته لها من دعم سياسي وقروض ومواد زراعية متنوعة بعد ثورة 1789م نتيجة المجاعة والحصار البريطاني الذي ضيق عليها الخناق، وعوض أن تثني عليها، ها هي تخطط وتسارع لبتر اليد التي امتدت إليها بالخيرات.

وبالمقابل فقد وجدت أسبانيا في هذا الموضوع فرصة لانتقاد بريطانيا التي كانت تشجع الثورات في المستعمرات الأسبانية بأمريكا، فطالبت أن يشمل موضوع القرصنة المستعمرات الأمريكية مثل نيابات الشمال الأفريقي المشار إليها في هذه المقترحات. لكن الأوروبيين لم يرغبوا في إجراء مقارنات بما يجري بين أيديهم من تدخل سافر في قضايا الشعوب والأمم، ويعدونه شأنًا داخليًّا لا أحد يستطيع كشف مستوره. أما ما يقع ببلاد المسلمين فذاك أمر يسمح لهم حشر أنوفهم فيه وفرض الحلول التي يرونها تخدم مصالحهم ويقبلون بها، وخاصة عندما برزت علامات التخاذل والضعف والزوال من خارطة العالم لأكبر إمبراطورية إسلامية وهم راغبون في تقسيم ممتلكاتها.

وقد زاد هذا الخلاف بين الدول الأوروبية وضوحًا عندما أعيد بحث موضوع إيالة الجزائر في مؤتمر إكس لاشابل سنة 1818م، فقد اضطرت روسيا لطلب الاشتراك في القوة الأوروبية الرادعة لقراصنة شمال أفريقيا. وقد أثار هذا المطلب مخاوف كل من بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا ترغبان في إرساء قواعد السياسة التقليدية التي ترمي إلى إبعاد روسيا عن حوض البحر الأبيض المتوسط. ومن هنا مالت فرنسا إلى وساطة الأستانة في المسألة الجزائرية، بينما دعت بريطانيا إلى اشتراك فرنسا لتأليف قوة رادعة ضد الجزائر[1].

واستنتج الباب العالي من هذه المواقف المختلفة لدول الحلفاء بخصوص مسألة الجزائر وجود فكرة التضامن المسيحي ضد إحدى النيابات الإسلامية. وبين وزير

(1) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية، دار الجيل الجديد، بيروت، د.ت، ص463.

خارجية الدولة العثمانية الريس أفندي الموقف قائلًا: «إن الدولة العثمانية لا تستطيع في مثل هذه الظروف أن تقف ضد شعب مسلم»[1]. وقد تجلى هذا الاتجاه في السياسة العثمانية فعلا منذ الحملة الإنجليزية على الجزائر سنة 1816م بقيادة اللورد إكسموث، حيث دعمت أسطولها بثلاث سفن حربية، وتوسطت لإنهاء الخلاف بينها وبين إيالة تونس. وتمخض مؤتمر إكس لاشابل على قرار يقضي بتوجيه إنذار للجزائر بالكف عن ممارسة الرق والقرصنة، مع التهديد باستخدام القوة إن رفضت الامتثال لهذا القرار. واتفق على أن تقوم إنجلترا وفرنسا معًا بهذه المهمة نيابة عن أوروبا. وظهرت أساطيل الدولتين أمام الجزائر في سنة 1819م، وجاء في الإعلان الذي وجه إلى الداي حسين بأنه إذا بدأ المغاربة في العدوان، فستكون أوروبا تحالفا قويا ضدهم، ولكنها مستعدة في الوقت نفسه لإقامة علاقات طيبة مع الجزائر، إذا غيرت نظامها غير ملائم لمقتضيات العصر الجديد الذي تدعو إليه الدول الأوروبية في حوض المتوسط. كما طالب الإعلان إلغاء نظام الرق في الجزائر. ولما كانت دول أوروبا كلها مهتمة بهذا الموضوع الخطير، كانت الوعود الشفوية التي قدمها حكام الجزائر غير مُرضية. وكان ينبغي على الداي، في رأيهم إصدار وثيقة رسمية مدموغة بهذا الشأن، كما طالب الإنذار أن يتخلى الداي عن حقه في تفتيش السفن الأجنبية، وعدم مصادرتها بحجة عدم استيفاء أوراقها.

ورفض الداي هذين المطلبين لأن فيهما إذلالًا لكرامة الجزائر، وانتقاصًا لسيادتها، كما رفض التعهد كتابيًّا بعدم تتبع وتفتيش سفن الدول غير المرتبطة بمعاهدات مع الإيالة. كما أن إلغاء الرق دفعة واحدة لم يكن من الأفكار المقبولة لدى حكام الجزائر لما فيه من فوائد اقتصادية على الخزينة. ولأن الأوروبيين ما زالوا يأسرون المسلمين ويبيعونهم عبيدًا[2]. ولم يكن لدى الحملة المشتركة الفرنسية والإنجليزية تفويض

(1) وولف ب. جون، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق، أبو القاسم سعد الله، طبعة 1986، ص88.

(2) صالح العقاج، تاريخ العرب الحديث في بداية العصر الحديث، ص294.

باحتلال الجزائر أو تدميرها، في حالة الرفض وعدم الاستجابة لمطالب المؤتمر، وذلك نظرا لتباين وجهات النظر الأوروبية واختلاف الرؤى حول تلك المسألة، خاصة وأن فرنسا التي اشتركت مع بريطانيا في تلك الحملة، لم تكن تثق في نية شريكتها لكونها كانت تعتقد أن بريطانيا كانت ترغب في نَيْل مركز متميز في الجزائر، إما بالاستيلاء عليها منفردة أو باقتسامها مع فرنسا، وهذا ما سعى الفرنسيون إلى استبعاده نهائيًّا في سياستهم تجاه مسألة الجزائر.

وكان لتدهور الوضع في الداخل نتائجه على العلاقات الخارجية، وتأثرت البحرية الجزائرية من جراء الحصار البحري والقصف وعانت من كثرة الخسائر، ولم يستطع الداي أن ينهض في وجه الغزاة فكان للهجمات البحرية انعكاسات على الدخل القومي، وتضررت المالية الجزائري، وفقدت البلاد في مطلع القرن الـ19م طبيعتها البحرية المرموقة، فانهار الدخل البحري وأصبح لا يعول عليه، حيث قدر في الرُّبع الأخير من القرن الـ18م بـ 581,580 فرنك (ما بين عامي 1756 و1792م)، ولم تتعد الأرباح مائة ألف فرنك مدة تسع سنوات متتالية، ونزل المحصول البحري سنة 1826م إلى 106,821 فرنك، بعدما كان سنة 1793م 1,352,317 فرنك، والسبب في ذلك زيادة كفاءة القوى البحرية الأوروبية، وعدم ملاءمة وفعالية المراكب الجزائرية لصغر حجمها ولنظام القوافل المحمية بالسفن البحرية. وأصبح عدد الأسرى لا يتعدى ألفي أسير، وكانت إنجلترا قد سبقت غيرها من الدول الحاقدة في الهجوم على الجزائر وقصفها بـ 34 ألف قذيفة، مطالبة بفك الأسرى المنتمين للجزر الأيونية، وذلك نتيجة للمركز الذي أحرزته في منطقة البحر المتوسط أثر حروب نابليون. وقاومت الجزائر هذا التحالف الغربي وتصدَّت له رغم نقصان عدد وحدات الأسطول الجزائري الذي كان لا يتعدى عدد مراكبه ثلاثين مركبًا.

في أثناء هذه المرحلة المتوترة التي شهدتها العلاقات الدولية في البحر الأبيض المتوسط قلت أهمية صيد المرجان، وتبعًا لذلك قلت إيراداته على الخزينة العامة للإيالة، حيث لم يتم اصطياد أكثر من 343 كجم من المرجان في شتاء عام 1820م.

ولم يقف نقص موارد الخزينة عند هذا الحد، بل اعترى الميزانية عجز متواصل بدون توقف بسبب تقلص الدخل والحصار المضروب على السواحل الجزائرية، وارتفاع نفقات النقل. كما أن الإنكشارية لم يتوقفوا عن المطالبة بمزيد من الامتيازات مهددين بإعلان العصيان في حالة عدم تلبية رغباتهم التي لا تعرف حدًا.

ويقول غرامون: «كان موقف الداي في مطلع القرن الـ19م لا يطاق في كل سنة تزداد المشاكل المالية خطورة، وعندما دخل الفرنسيون الجزائر كانت الميزانية تعاني العجز منذ سنوات حتى اضطر الحكام إلى استخدام الثروات التي ادخرت قديمًا في بيت المال»[1]. ولم يعد للبحرية الوطنية سفنًا كافية، ولا جيشًا نظاميًّا مدربًا على شاكلة الجيوش الأوروبية.

لهذه الأسباب وغيرها، اضطر حكام الإيالة إلى البحث عن موارد داخلية تعوض ما نقص من الأموال، فزاد الاهتمام بالأراضي الزراعية ومنتوجاتها، وزادت تلك السياسة عالم الريف شقاءً وبؤسًا وبُعدًا عن النظام من جراء سياسة الضرائب المفروضة على المزارعين والفلاحين. وبحلول منتصف القرن الـ19م كانت الدولة العلية قد قطعت أشواطًا كبيرة نحو الهاوية والانزلاق والضعف الذي لم يعد يُجدي معه إصلاح ولا إعادة هيكلة لإخراج الدولة من المأزق الحضاري الذي وقعت فيه.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

(1) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ج4، ص164.

المصادر والمراجع

أولًا- العربية:

(أ) الوثائق:

- أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية، المجموعة 1642، ورقة 12.
- ـــــــــــــــ، المجموعة 1632، ورقة 11.
- ـــــــــــــــ، المجموعة 3190، رسالة 65.
- ـــــــــــــــ، المجموعة 3190، رسالة 117.
- ـــــــــــــــ، المجموعة 3190، ورقة 386.
- الأرشيف الوطني: خط همايون 1235/44039، علبة 25، ورقة 208.
- ـــــــــــــــ، 1240/35259، علبة 27، ورقة 242.
- ـــــــــــــــ، 1232/22554، ملف 26، ورقة 224.
- ـــــــــــــــ، 1217/5910، علبة 22، رسالة 132.
- ـــــــــــــــ، 1235/49039، علبة 25، ورقة 208.
- مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم: 1378، ص68.

(ب) الكتب:

- إبراهيم محمد ساسي العوامر، الصروف إلى تاريخ الصحراء وسوف، طبعة ثالثة، الأبيار، الجزائر، 2009.
- إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934، دار هومة، الجزائر، 2009.
- أحمد توفيق مدني، كتاب الجزائر، طبعة ثانية منقحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- ـــــــــــــــ، مذكرات الحاج أحمد الزهار نقيب أشراف الجزائر 1774-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974.
- ـــــــــــــــ، مذكرات كفاح، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، طبعة أولى، 1982.
- أحمد السلاوي الناصري، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، اعتنى به: محمد عثمان، دار الكتاب العلمية، طبعة أولى، بيروت 2007.
- أحميدة عميراوي وسليم زاوية، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

- أندري بوشي، وأندري لاكوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة: رابح اسطنبولي، الجزائر 1984.
- بحوص مالك، ثورة أولاد سيد الشيخ، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2009.
- بسام عسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي 1830-1838، دار الكتاب الحديث، 1429هـ/2009م.
- ـــــــــــــ، عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، دار الرائد، دار النفائس، طبعة 2010.
- ـــــــــــــ، نهج الثورة الجزائرية، الصراع السياسي، دار النفائس، طبعة ثانية 1986.
- بسمة خليفة أبو لسين، الليبيون والثورة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر2008.
- جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار ما بين 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، طبعة 2007.
- ـــــــــــــ، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، ج2، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الرويبة، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2000.
- جون ب. وولف، الجزائر وأوروبا (1500-1830)، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، طبعة 1986.
- حسين مؤنس، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، 1413هـ/1992م.
- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، طبعة 1982.
- حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية 1815-1830، دار الهدى، عين مليلة، 1428هـ/ 2007م.
- ـــــــــــــ، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدى، عين مليلة، 1428هـ/2007م.
- خضر خضر، تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى 1789-1914، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس - لبنان، د.ت.
- خليل حسن زركاني، الموقف القومي للشعب العراقي تجاه الثورة الجزائرية، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 1423هـ/2002م.
- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث، والمعاصرة، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

- الراشدي ابن سحنون، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تقديم وتحقيق: المهدي البوعبدلي، طبعة 1973.
- زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.
- سليمان عشراتي، ابن باديس - التحول من برزخية القول إلى حضور العقل - ملامسة لفقه سياسة الإصلاح وإصلاح السياسة، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، طبعة 2010.
- سيمون بفايفر، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب: العيد دودو، طبعة 1974.
- شمس الدين شتور، الغرب يغزو العالم، طبعة 1998.
- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2005.
- صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق الجزائر 1844-1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.
- ـــــــــــــ، تاريخ الجزائر - من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال - المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005.
- صلاح عقاد، تاريخ العرب بداية العصر الحديث، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، طبعة 1963.
- ـــــــــــــ، المغرب في بداية العصور الحديثة، معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية، طبعة 1963.
- عبد الجليل تميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (الجزائر - تونس - ليبيا) (1816-1871) منشورات مركز الدراسات والبحوث في الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، 1985.
- عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس سنة 1879، موفم للنشر، الجزائر 2010.
- عبد الرحمن جيلالي، تاريخ الجزائر العام، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1415هـ/1994م.
- عبد الرحمن فارس، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1965، ترجمة: حاج مسعود مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- عبد السلام حباشي، من الحركة الوطنية إلى الاستقلال، مسار مناضل، دار القصبة، الجزائر 2008.
- عبد الفتاح حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، طبعة 1972.
- عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010.

مركز دراسات الوحدة العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES

- عبد القادر فضيل ومحمد الصالح رمضان، إمام الجزائر، عبد الحميد بن باديس، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2010.
- عبد الكريم أحمد عزت، دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت.
- عبد الله ركيبي، ذكريات من الثورة الجزائرية 1954-1962، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الذكرى الخمسين لاندلاع الثورة التحريرية المباركة، دار الفجر، الجزائر 2005.
- عبد الله شريط ومحمد ميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث، قسنطينة، 1965.
- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، الجزء الأول، منشورات وزارة المجاهدين، 1955.
- عربي إسماعيل، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة (1776-1816)، الجزائر 1978.
- عزيز سامح الترك، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، طبعة 1409هـ/1989م.
- علي محمد دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج2، طبعة 1965، المطبعة التعاونية، سوريا.
- علي مراد، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، ترجمة: محمد يحياتن، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، دار الحكمة، الجزائر، 2007.
- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار بيروت، 1998.
- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1975.
- عمر صالح عمري، موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية 1954-1962، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
- العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان، 1830-1855، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989.
- غربي غالي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- فارس كعوان، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، بيت الحكمة، الجزائر 2009.
- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1978، ص206.

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، من القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر (14-16) ج1.
- ـــــــــــــ، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1992.
- ـــــــــــــ، ابن العنابي المفتي الجزائري رائد التجديد الإسلامي 1775-1850، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د.ت.
- لخضر شريط، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر 2007.
- مالك بحوص، ثورة أولاد سيدي الشيخ، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2009.
- مبروك مهيريس، المساجد العثمانية بوهران ومعسكر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009.
- محروس إسماعيل حليمي، تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى الحرب العالمية الأولى، مطابع رواي للطباعة والإعلان، الإسكندرية، د.ت.
- محفوظ قداش، المصادر المالية للبايلك، الجزائر، 2003.
- محمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصرة، الجزء الثاني، منشورات اتحاد الكتاب، دمشق، 1999.
- ـــــــــــــ، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- محمد بن سحنون، آداب المتعلمين بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
- محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، 1980.
- محمد مبارك ميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، 1964.
- محمد محمد علي صلابي، الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار الكتاب الحديث، 2009/1429.
- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847-1954، دار الغرب الإسلامي، طبعة ثالثة، بيروت 1427هـ/2007م
- مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009.
- من يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999.
- المهدي بن شهر، الطرق الصوفية في الجزائر السُّنية، دار الأديب للنشر والتوزيع، طبعة 2004.
- مولاي بلحميسي، تاريخ البحرية الجزائرية 1516-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.
- مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية، وهيبتها العالمية قبل 1830، طبعة 1985.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ج4، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر 1984.
- ـــــــــــــــ، العوامل المتحكمة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي - الجزائر في العهد العثماني، م.و.ك. ج 4، الجزائر، د.ت.
- ـــــــــــــــ، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830، م.و.ك. الجزائر، 1979.
- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.
- نورمن هاينس، التاريخ الاجتماعي للثورة الفرنسية، ترجمة: فؤاد أندرسون، مراجعة: محمد أحمد أنيس، وزارة الثقافة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تقديم وتعريب: عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
- وليم شالر، مذكرات وليم شالر قنصل أمريكا، تقديم وتعريب: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- وولف ب.جون، الجزائر وأوروبا 1500-1800، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، طبعة 1986.
- يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999
- ـــــــــــــــ، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزء الثاني، الجزائر الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.
- يحيى جلال، مصر الحديثة (1517-1805)، المكتبة التاريخية - 3، دار المعارف، الإسكندرية 1969.
- ـــــــــــــــ، المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، 1966.

(ج) الدوريات:

- إبراهيم عريس، السينما التاريخية، ومعركة غير متكافئة بين الماضي والحاضر، مجلة الثقافة، العدد (12)، يناير- فبراير 2005.
- بتقة سليم، المتخيل الكولونيالي من وهم المكتوب إلى زيف المرئي المضمر والمنظور، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، 2012.

- بشير سحولي، موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية بين 1945-1962، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، العدد الثاني، يونيو 2010.
- بيغوني، المجلة الأفريقية، عدد (38)، سنة 1899.
- داليا هواري، الطفل والمسرح في ظل الأزمات، مجلة الطريق، 20 نوفمبر 2006.
- سعد طه، ممارسة التعذيب في سجون ومعتقلات منطقة معسكر من خلال الشهادات الشفوية للمجاهدين 1954-1962، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، عدد خاص، ديسمبر 2012، جامعة معسكر- الجزائر.
- عبد الكامل جويبة، محطات من نضال المرأة في تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة المواقف، مجلة الدراسات والبحوث في المجتمع والتاريخ - معسكر - العدد الأول، ديسمبر 2007.
- عيد مسعود، المرابطون والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني، مجلة سيرتا، السنة السادسة، العدد (10)، أبريل 1988.
- لطيفة عبود، صحيفة الصباح التونسية والثورة الجزائرية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، سيدي بلعباس، العدد الثاني، يونيو 2010.
- محمود قطاف، التثاقف الموسيقي العربي التركي، مجلة البحث الموسيقي، المجمع العربي للموسيقى، جامعة الدول العربية، الثلاثاء 17 مايو 2005.
- مخلوف بوكروح، البُعد السياسي والاجتماعي لمسرح الدمى في العالم العربي، مجلة الطريق، 2012/1/16.
- هواري قبايلي، مراكز التعذيب أثناء الثورة الجزائرية - مزرعة أمزيان أنموذجًا، مجلة الناصرية، جامعة معسكر، عدد خاص، ديسمبر 2012.
- يحيى بوعزيز، وثيقتان جديدتان من كفاح الشريف محمد بن عبد الله، مجلة الثقافة، عدد (33)، وزارة الإعلام والثقافة الجزائر 1997.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

(د) رسائل جامعية:

- كمال بيرم، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840-1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة.
- ــــــــــــــ، بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884-1945، مذكرة ماجستير في التاريخ وحضارات البحر المتوسط، إشراف: حداد مصطفى، جامعة منتوري، قسنطينة 2002.

(هـ) الجرائد اليومية:

- آسية (ك)، الأتراك يرممون مسجد كتشاوة بالعاصمة - الحوار - جريدة وطنية مستقلة - يوم 2013/9/27.
- الحمامات العثمانية أغلى هدية للجزائريين، جريدة الزمان الدولية، عدد (4252)، يوم 2012/7/16.
- حنان حملاوي، أشغال ترميم استعجالية على مستوى جامع كتشاوة - الحوار - جريدة يومية مستقلة 2009/12/15.
- عبدو محمد، السينما في مواكبة حرب التحرير، قراءات في عالم الكتب والمطبوعات، الحوار المتمدن، العدد (1631)، 2006/8/3.
- عزيز م.، أعماله أزعجت كثيرًا السلطات الاستعمارية الفرنسية، رحيل السينمائي رونيه فوتي، صديق الثورة الجزائرية، الخبر اليومي، العدد (6772)، الاثنين 5 يناير 2015.
- نيسة تزكرات، أشغال ترميم مستعجلة على مستوى صومعة مسجد كتشاوة، يومية الحوار، يومية وطنية مستقلة، 2012/9/12.

(و) مواقع الإنترنت:

- أمين زاوي وعلي لابوانت، من معركة الجزائر إلى معركة الذل، الشروق أون لاين، 2012/7/12.
- أحمد بلية، بدايات السينما الجزائرية، الواقع والآفاق، (magreb blog 29/10/2006).
- سعاد سليماني، منشآت الري القديمة في منطقة الحضنة، جامعة منتوري، قسنطينة، Atlas historique archéologique de Stif.cnepru.3.8.2012.
- زهية منصر وآسيا شلابي وتومي عياد الأحمدي وب. محمد، المجاهدة ظريف زهرة تدافع عن أبطال معركة الجزائر، الخليلات كذبة فرنسية لتشويه جميلات الجزائر، الشروق أون لاين، 2009/10/31.
- سعيد جاب الخير، تحذير الخطاب الديني والروحي والاجتماعي-2، التأثير الصوفي في الفنون الشعبية الجزائرية، نت 28 مايو 2012.
- عبد الرحمن أبو الرومي، كتشاوة، درة المساجد - نت - 2012/3/2.
- عبد الغني، مشروع فيوليت بالجزائر 1919م، مجلة الابتسامة، مجلة إلكترونية، 29 يونيو 2009.
- عبدو عياد، موسوعة بحوثي المدرسية، الإصلاحات والمشاريع الفرنسية في الجزائر، 2007/6/12.
- بن عمار قادة، ياسف سعدي يكشف تفاصيل مثيرة عن «معركة الجزائر»، الشروق أون لاين، 2012/10/31.

عضو اتحاد الجامعات العربية

- كامل شيرازي، بطولات «الفاطمات» أطاحت بـ: «بربرية» فرنسا، جواهر الشروق، أون لاين، عدد 4692، الاثنين 30 مارس 2015، 9 جمادى الثانية 1436.
- ـــــــــــــــ، «علي لابوانت: بطل معركة الجزائر لا يزال حاضرًا بيننا»، الشروق أون لاين، 2014/10/8.
- كمال زايت، وفاة الجنرال أوساريس (عراب) التعذيب خلال الثورة الجزائرية، الشرق الأوسط اللندنية 2013/12/4.
- محمد العبدة، فقه المرحلية عند عبد الحميد بن باديس، شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي، 2009/2/5م.
- محمد علال، الراحل سيد علي كويرات في آخر لقاء، الخبر أون لاين، 2015/4/5.

ثانيًا- الأجنبية:

- Affaire indigène, lettre des notables et citoyens de m'sila a monsieur le préfet de Stif 1911.
- Ait ahmed (houcine), mémoires d'un combattant l esprit d'indépendance 1942-1952. édition bouchème pour l'algérie. alger 1990.
- Berque (Augustin), L'organisation communale des indigènes de l'Algérie. Librairie Emil la rose.Paris 1918.
- Feraud (L.Ch). Histoire de msila; recueil de constentine 1872.
- Féraud (L.Charles). Revue Africaine. n°17,1873. p.4 Documents pour servir à l'histoire de Bonne.
- Feraud (L-Ch)-revue africaine.tome 8.1868. tournée dans la province de constantine.
- Gabriel (E squèr), Les commencements d'un empir. la prise d'alger Alger - 1923. L'afrique latine.
- Gabriel (Esquer).Revue africaine.Année 1912.tome 56.
- Gaid (Mouloud). L'Algerie sous les Turcs (Deys 1674-1830) maison tunisienne d'éd. Tunis 1975.
- Guin. Revue Africaine. Notes historiques sur les Adaoura.
- Julien (Charles-Andre). histoire de l'afrique du nord de la conquète à1830.2dition payot. paris.
- Kaddach (Mahfoud). l'algérie durant la période ottomane. office des publications universitères. alger 2003.
- Kaddach (Mahfoud), L'algérie dans l'antiquité, s.n.e.d. Alger ,1973.
- Ministère de la guerre. Letre de monsieur Duval.14/6/1827-com.G; France. naval.
- Ministère de la guerre, paris, letre de monsieur Duval. 30/10/1827.

- Plantet (Eugène), correspondance des deys d'alger avec la cour de France 1579-1833 - tome 2. paris 1889. felix. alcan.
- Revue africaine.1912.tome 56.
- Revue africaine.Année:1876.tome 20.
- Revue africaine. Année 1919.tome 60.
- Revue africaine.n°17. Année 1873.
- Revue africain-tome 8-année 1868.
- Rinn Louis-Le Royaume D'Alger Sous Le Derniaer Bey -1897-189 -R-A.
- Robin-Notes Sur L'Organisation Militaire Et Administrative Des Turcs Dans La Grandes Kabylie-Revue Africaine.N:17-1873.
- Sebhi (Salim), mutations du monde rural Algérien, le Hodna. o.p.u. Alger.
- Stuckli (Henri)-Le Commerce De La France Avec Le Soudan-Paris-Challamell 1864.
- Trtarabic. tular. أنقرا عاصمة أوروبا للثقافة، منشورات وزارة الثقافة التركية turkey interactive cd-rom.
- Turkey intéractine-c d-rom.
- Video. Les aveux posthumes du général Assurasses: "On a tué Audin" -mercredi 8 janvier 2014. Spillmane (George-général)-Napoléon et l'islame-lib.aca.paris 1969.

● ○ ●

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية